



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أدوات السياسة النقدية وأثرها
في المتغيرات الاقتصادية
للفترة من 1998-2013م

Monetary Policy Instruments and their Impact on Economic Variables

(1998-2013)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي

(تخصص تمويل)

إعداد الطالبة:

خنساء بابكر بشير رحمة

إشراف:

د. إبراهيم فضل المولي البشير

نوفمبر 2014م

الآية

ط ط

بسم الله الرحمن الرحيم

چے مے مے ٹ ٹ ٹ ٹ و و و و چ

صدق الله العظيم

سورة يوسف: الآية ۷۶

الإهداء

يامن أحمل اسمك بكل فخر
يامن أفتقدك منذ الصغر
يامن يرتعش قلبي لذكرك
يامن أودعتني لله أهديك هذا البحث
...أبي

وإلي من تتسابق الكلمات لتخرج
معبرة عن مكنون ذاتها
من علمتني وعانت الصعاب
لأصل إلي ما أنا فيه
وعندما تكسوني الهموم أسبح
في بحر حنانها ليخفف من آلامي .
...أمي

وإلي رفيق دربي نبع الوفاء والمحبة
زوجي العزيز...
إلي الذين ما بخلوا وما ضنوا بل ثابروا ومنحنوني
في سماحة عناقيد محبة وعقود صدق وود .
.. إخوتي
التي منحتني الأمل حينما عصفت بنا رياح الياس
.. صغيرتي ديمة
أهدي هذا الجهد

،،، الباحثة،،،

شكر وتقدير

الشكر لله وحده لا شريك له ، استعينه و استغفره و أتوب إليه و الصلاة و السلام علي سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين وعلي أله وصحابة الطيبين الطاهرين .

والشكر والتقدير من بعد الله للصرح الشامخ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،والي كليتي الدراسات العليا وكلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد التطبيقي وكل الإساتذة الأجلاء بالقسم .

والشكر إلي إدارة المكتبات العامة والخاصة ألتى أمدتني بكل ما احتجت إليه من مراجع ، أخص منهم المكتبة المركزية بجامعة امدرمان الإسلامية و القائمين علي أمرها ، ومكتبة بنك السودان المركزي ،ومكتبة وزارة المالية .

أني أتقدم بشكري للدكتور الجليل إبراهيم فضل المولى البشير الذي بذل جهداً عظيماً في توجيهي ولم يبخل علي بالآرشاد والنصح وكان كريماً سمحاً في العطاء بغير ضيق .

وكل الشكر إلي أسرتي الكريمة التي تكبدت المشاق إلي أن بلغت هذه الدرجة من العلم.

والشكر لكل من لم يرد ذكرة ، ولكل من ساهم في مسيرتي التعليمية حتي خرج هذا العمل المتواضع بصورته الحاضرة .

المستخلص

توجد عدت أدوات وأليات للسياسة النقدية والتي تؤثر بدرجة كبيرة في المتغيرات الإقتصادية التضخم والبطالة وسعر الصرف وعجز الموازنة . وتهدف هذه إلي معرفة أثر أدوات السياسة النقدية علي

الاقتصاد السودان ،والي معرفة بدائل السياسة النقدية التقليدية وأثرها في الاقتصاد السوداني ،ودراسة العلاقات بين أدوات السياسة النقدية المطبقة في السودان ومعدلات التضخم والبطالة وعجز الموازنة وسعر الصرف ، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر أدوات الرقابة الكمية في الاقتصاد السوداني في الفترة من (1998-2013)، كما إفتترضت الدراسة أن هنالك علاقة سببية بين أدوات السياسة النقدية والمؤشرات الاقتصادية السابقة ، وافترضت الدراسة ايضاً أن هناك علاقة طردية بين هامش المربحة والتضخم، وهنالك علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني والتضخم ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في معرفة أثر أدوات السياسة النقدية علي الإقتصاد السوداني إضافة إلي إستخدام المنهج القياسي وذلك لعرض ووصف وتقدير النموذج وتوصلت الدراسة إلي عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هامش المربحة والتضخم ، وينفي البحث الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني والبطالة كما توصلت الدراسة إلي ان بعض أدوات السياسة النقدية غير المباشرة كنسبة الإحتياطي القانوني التي تم إستخدامها في الفترة من (2008 - 2011) تم تخفيضها بهدف زيادة العرض ، كما نفي البحث صحت الفرضية القائلة وجود علاقة عكسية بين هامش المربحة والبطالة، وأوصت الدراسة إلي تفعيل دور أدوات السياسة النقدية حتي تسهم في تخفيض معدل البطالة الحقيقي وتقليل عجز الموازنة واستقرار سعر الصرف ويكون لها أثر معنوي، كما أوصت الدراسة لابد ان يكون هناك تنسيق بين أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية لتقليل أثرها علي التضخم.

Abstract

There are various monetary policy instruments which largely affect the economic variables such as inflation, unemployment, exchange rate and budget deficit. This study is aimed at examining the impact of the monetary policy instruments and finding out the alternatives of the traditional monetary policy and its impact on the Sudan economy. The study is also concerned with relations between adopted monetary policy and inflation rates, unemployment, budget deficit and exchange rate.

The problem of the research is to explore the impact of quantitative control instruments on the economy 1998-2013. The study assumed that there is a causal relation between the monetary policy instruments and the economic indicators above. It is also assumed that there is a progressive relation between marginal profit and inflation as well as between the legal reserve and inflation.

The analytical descriptive approach is used to explore the impact of the monetary policy instruments on the economy and the econometrics approach is also used to display, describe and estimate the model.

The findings show there is no significant statistical progressive relation between the marginal profit and inflation. The progressive relation between the legal reserve and inflation is denied by the research. It is noted that some indirect monetary policy instruments such as legal reserve percent, adopted in 2008-2011, has been declined to increase supply. The assumption indicating a reverse relation between the marginal profit and unemployment is invalid.

The study recommends activating the monetary policy instruments in order to share in reducing the actual unemployment rate, minimizing budget deficit and stabilizing exchange rate. This policy would have significant effect on the overall economy. It is also necessary to coordinate between the monetary policy instruments and fiscal policy for reducing the effect of inflation.

قائمة الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوعات
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	المستخلص
هـ	abstract
و	قائمة الموضوعات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
الاطار المنهجي للدراسة	
1	المقدمة
2	خطة البحث
4	هيكل البحث
5	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
الفصل الأول : البنك المركزي وأدوات السياسة النقدية	
10	المبحث الأول : ماهية البنك المركزي ونشأته ووظائفه
19	المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية
الفصل الثاني : المؤشرات الاقتصادية	
26	المبحث الأول : التضخم
38	المبحث الثاني : البطالة
46	المبحث الثالث : سعر الصرف
52	المبحث الرابع : عجز الموازنة
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك السودان المركزي وبناء وتقدير النموذج	
57	المبحث الأول : نبذة عن بنك السودان المركزي

75	المبحث الثاني :بناء وتقدير النموذج
الفصل الرابع : النتائج والتوصيات	
88	مناقشة الفرضيات
91	المبحث الأول: النتائج
92	المبحث الثاني : النتائج
93	قائمة المصادر والمراجع
95	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
63	بيانات الإحتياطي القانوني والتضخم والبطالة وسعر الصرف وعجز الموازنة	1
66	بيانات هامش المراجعة والتضخم والبطالة وسعر الصرف وعجز الموازنة	2
80	نتائج تقدير التضخم	3
82	نتائج تقدير البطالة	4
84	نتائج تقدير سعر الصرف	5
86	نتائج تقدير عجز الموازنة	6

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
44	منحنى فيليبس	1

المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية حيث انها تبين الاجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي في ضبط كميته السيولة والتحكم في الكتلة النقدية، كما إنها تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد القومي، وهي تمثل العمود الفقري لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والتي من ضمنها الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل ومحاربة البطالة والمحافظة على الإستقرار الإقتصادي ومعالجة الظواهر الإقتصادية التي تعترى الإقتصاد القومي والتي يمثلها التضخم والكساد، وهذا يعتبر جوهر الموضوعات التي تختص بها السياسات النقدية التي تتمثل في أدوات إما عامة أو إختيارية حيث تمثل الأدوات العامة الرقابة علي الاحتياطات القانونية وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة بالإضافة إلي هوامش الأرباح ونسب المشاركة كأدوات بديلة لسعر الفائدة في إطار النظام المصرفي الإسلامي ، وهذه الأدوات للتحكم في الحجم الكلي للتمويل المتاح للجهاز المصرفي . أما أدوات السياسة النقدية الإختيارية فتهدف إلي الرقابة علي نطاق سوق المال وأنواع التمويل وهي تؤثر علي تخصيص التمويل، فهي تعالج بوسائلها وأدواتها المختلفة ضرورة تحقيق الإستقرار، والتوازن النقدي اثناء عمليات التنمية بالتأثير في حجم النقود، وكل هذا يجب ان يكون ضمن خطة تنموية في ظل مبدأ القائل بتحقيق التنمية في ظل الإستقرار الإقتصادي بعيدا عن مشاكل التضخم، والبطالة بحيث تتبنى السلطات الحكومية من وسائل التخطيط والرقابة مايمكنها من معالجة الاختلالات التوازنية اثناء التنمية .

مشكلة البحث:

في الإونه الاخيره اصبحت أدوات السياسية النقدية تلعب دور في النشاط الإقتصادى هنالك ظروف إقتصادية مثل الحصار الإقتصادى تجعل وضع السودان الإقتصادى فى وضع غير طبيعى وعادى و ربما السياسات التى يتخذها تأتى بنتائج عكسية لظروف خارجية من خلال أدوات السياسة النقدية والتى تتمثل فى هامش المربحة و الإحتياطى القانونى وسياسة السوق المفتوحة وتتلخص مشكله الدراسة فى معرفة أثر أدوات الرقابة الكمية فى الإقتصاد فى الفترة من (1998- 2013)؟

وعليه يمكن طرح التساؤلات الآتية:-

1. هل توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم؟
2. هل توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية و البطالة؟
3. هل توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية وسعر الصرف؟
4. هل توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية وعجز الموازنة؟

اهمية البحث:

1. تظهر اهميته من اهمية السياسية النقدية لأنها تدخل فى صناعة معظم المؤشرات الإقتصادية.
2. فى دور السياسية النقدية فى تنمية وتطور الاقتصاد الوطنى فى ظل الظروف التى يمر بها الاقتصاد السودانى .
3. لسد الثغرات التى اغفلتها الدراسات السابقة.
4. يشكل إضافة للبحث العلمى وفتح المجال امام المزيد من البحوث.

اهداف البحث:

1. معرفة اثر أدوات السياسة النقدية على الإقتصاد السوداني .
2. معرفة بدائل السياسة النقدية التقليدية أثرها فى الإقتصاد السودانى .
3. معرفة أثر أدوات الرقابة الكمية علي التضخم والبطالة وسعر الصرف وعجز الموازنة
4. دراسة العلاقة بين أدوات السياسة المطبقة في السودان ومعدلات التضخم والبطالة وعجز الموازنة وسعر الصرف.

فروض البحث:

1. توجد علاقة طردية بين هامش المربحة والتضخم.
2. توجد علاقة عكسية بين هامش المربحة والبطالة.
3. توجد علاقة طردية بين هامش المربحة سعر الصرف.
4. توجد علاقة عكسية بين هامش المربحة وعجز الموازنة.
5. توجد علاقة عكسية بين الإحتياطي القانوني والتضخم .
6. توجد علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني و البطالة .
7. توجد علاقة عكسية بين الإحتياطي القانوني وسعر الصرف.
8. توجد علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني و عجز الموازنة.

منهج البحث:

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والتاريخي المتمثل فى معرفة أثر أدوات السياسة النقدية على الإقتصاد اضافة إلى إستخدام وشرح المنهج القياسي وذلك لعرض ووصف وتقدير وتقويم النموذج وأختبار مقدرته التنبؤية .

مصادر وأدوات جمع البيانات :

مصادر ثانوية ويشمل الكتب والمراجع والدراسات ورسائل الماجستير والدكتوراه الغير منشورة و تقرير بنك السودان المركزي .

حدود البحث:

- الحدود الزمانية : 1998-2013

- الحدود المكانية : جمهورية السودان

هيكل البحث :

شملت الدراسة على خمسة فصول أساسية :

يتناول الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة, ويتناول الفصل الثاني البنك المركزي وأدوات السياسة النقدية، ويتكون من مبحثين المبحث الأول عن البنك المركزي، و المبحث الثاني عن أدوات السياسة النقدية ، ويتناول الفصل الثالث المؤشرات الاقتصادية ، ويتكون من مبحثين المبحث الأول عن التضخم، و المبحث الثاني عن البطالة , ويتناول الفصل الرابع نبذه عن بنك السودان المركزي وبناء وتقدير النموذج، ويتكون من مبحثين المبحث الأول نبذه عن بنك السودان المركزي، والمبحث الثاني عن بناء وتقدير النموذج، ويتناول الفصل الخامس مناقشه الفرضيات والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة :

1- دراسة حسين مصطفى حمودية ،2002:

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية إدارة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد وبمعنى ادق فإن المشكلة هي مشكلة التوزيع الأمثل للكتلة النقدية علي القطاعات النقدية الأنتاجية المختلفة ، كما هدفت الدراسة الي ان البحث في العلاقات التي تربط النقود بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى وان العلاقة بين النظرية النقدية و النظرية الاقتصادية علاقة متكاملة وتحليل مدى فعالية الأدوات التقليدية والحديثة التي طبقت في السودان في إدارة الكتلة النقدية، كما إفتترضت هذه الدراسة ان للنقود دور واهمية في تفسير الظواهر العينية وتحديد الحجم الامثل للكتلة النقدية هو اساس الاستقرار الاقتصادي و لحداث التنمية المتوازنة وان التوسع النقدي لن يؤثر الي احداث تنمية اقتصادية مالم يصاحبه توزيع عادل للكتلة النقدية بين القطاعات المختلفة ، واتبعت الدراسة المنهج الإستدلالي و الاستنباطي بالاضافة إلي المنهج الوصفي، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة عند وجود مرونة هيكلية بالمستوى المطلوب وتوظيف كامل مع بقاء العوامل الأخرى كما هي . فإن الاقتصاد النقدي في هذه الحالة يكون اكثر فعالية وهناك صعوبة واقعية تتمثل في الفصل في بين عرض النقود وسرعة دورانها، وان أليات السياسة النقدية كشمم وشهامة والأليات الأخرى المتاحة لبنك السودان خدمت أغراضها بصورة جيدة حتي الان، كما وعت الدراسة لابدة من زيادة الناتج بنسبة تتوافق مع الزيادة في الكتلة النقدية حتي نضمن تحقيق اهداف السياسة النقدية وكذلك اوصت الدراسة ان يكون أحد اهداف السياسة النقدية في السودان مزيد من تحرير التمويل المصرفي مع الحفاظ علي السلامة المصرفية⁽¹⁾.

2- دراسة اخلاص احمد خيرى،2007.

تمثلت مشكلة الدراسة في إن اقتصاديات الدول الغربية وتلك التي تحزو حزوها قائمة علي الديون وعلية فإن الادوات المتاحة لإدارة سياستها النقدية(عمليات السوق المفتوحة) لا يمكن تطبيقها في الاقتصاد الاسلامي الذي يعمل علي مبدا المشاركة في الربح والخسارة ، واهتم بنك السودان من منطلق اهتمامه بوجود جهاز مصرفي سليم ومعافي بالبحث عن ادوات تتوافق ومتطلبات الشريعة الاسلامية والفقة الإسلامي في التحكم في السيولة بكفاءة وذلك بالبحث عن مالية لاتتمثل ديناً وإنما

(1) حسين مصطفى حمودية ، أدوات التحكم في الكتلة النقدية ، أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2002م .

(2) اخلاص أحمد الطاهر خيرى ، دور شهامة وشمم في التحكم في السيولة النقدية ، جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م .

نوعاً من المشاركة في الربح والخسارة وتحقق في نفس الوقت شروط العقود الشرعية وثم بالمرونة بما يسمح بالتحكم في السيولة تمثيلاً مع الأهداف السياسية النقدية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الاقتصادي لشهادات شهامة وشمم وقدرتها على التحكم في السيولة النقدية وفي رسم جزء من السياسة النقدية وفي قدراتها على التوازن الاقتصادي من عدمه، كما افترضت هذه الدراسة وجود أدوات بديلة لسعر الفائدة تؤدي دورها وتتجنب سلبياتها وكذلك طرق وأدوات يكون لها تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي المتمثل في تحليل المعلومات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن شهادات شهامة وشمم من الأدوات البديلة لإداة التعامل بسعر الفائدة تتسم بالشرعية وتؤدي في نفس الوقت دورها في التحكم في السيولة النقدية بكفاءة، وكذلك تحقق أهداف السياسة النقدية في إدارتها للسيولة وكذلك تعمل على تغطية جزء من عجز الموازنة للدولة وإن هذه الشهادات تقترب كثيراً من السيولة الكاملة التي تتمتع بها النقود مما تحقق أهدافاً للأفراد بالاستثمار في هذه الشهادات، وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في إصدار هذه الشهادات لما لها من الفائدة العظيمة في الاقتصاد الوطني والأفراد وزيادة الوعي الادخاري للجمهور وتعريفه بالفوائد العديدة لهذه الشهادات وخلوها التام من شبه الربا⁽¹⁾.

3- دراسة سوسن الزبير ابراهيم، 2008¹

تتمثل مشكلة البحث في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي في السودان للحد من معظم أليات السياسة النقدية غير المباشرة والأكثر كفاءة في النظام التقليدي في إدارة السياسة النقدية وتنظيم السيولة، مما يجعل إدارة السياسة النقدية في إطار النظام المصرفي الإسلامي تحدياً كبيراً للبنك المركزي فهل يستطيع البنك المركزي في ظل النظام المصرفي الإسلامي من إدارة السيولة بصورة مثلى، كما هدفت الدراسة إلى إبراز دور البنك المركزي في تحديد الحجم الأمثل للسيولة وكيفية إدارتها وبالإضافة إلى تحديد كيفية أثر السياسات النقدية والتمويلية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كما افترضت هذه الدراسة في فترة البحث لم تنجح الأدوات والآليات التي استخدمت لإدارة وتنفيذ استطاعت الأدوات التي استخدمها بنك السودان المركزي في إطار تنفيذ السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة من المساهمة في تحقيق أهداف تلك السياسات وبالتالي الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المطلوبة، كما اتبعت الدراسة النهج الوصفي، ومن أهم النتائج

(1) سوسن الزبير الخضر، دور بنك السودان المركزي في إدارة السيولة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.

التي توصلت إليها الدراسة ، شهدت الفترة 1990_1995 عدم الاستقرار النقدي وتساعد معدلات التضخم بصورة كبيرة كما شهدت الفترة زيادة كبير كما شهدت الفترة في عرض النقود بسبب التمويل الحكومي وخلال فترة الدراسة كانت السياسة النقدية والتمويلية توضع في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي حيث حققت السياسة النقدية اهم اهدافها وهو تخفيف حدة التضخم وزيادة الناتج المحلي الاجمالي شهدت الفترة تطورا ملحوظا في استخدام الاحتياطي القانوني من حيث مكونات النسبة وفترة تعديل رصيدة وكذلك حجم النسبة، وتلخصت اهم التوصيات الدراسة في ضرورة تطوير وسائل الدفع الأخرى خلاف العملة (كالبطاقات الائتمان والصرافات الالية) وتحول دفع الاجور المرتبات إلى وسائل أخرى خلاف الدفع النقدي وكذلك تطوير عمليات السوق المفتوحة وعلي بنك السودان كسلطة نقدية تشجيع البنوك للولوج والتعامل في السوق المالية والتنسيق التام بين أدوات السياسة النقدية كالاحتياطي النقدي القانوني ونوافذ تمويل البنك المركزي وعمليات السوق المفتوحة حتي لا يتعارض عملها مع بعضها البعض⁽¹⁾.

4-دراسة :مها خضر حسين ناصر،2012

تتمثل مشكلة في محدودية دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي وتعدد أدوات السياسة النقدية وحدائة فترة التعامل بها في توجيه الاقتصاد، وهدفت الدراسة الي تحليل وتقويم مختلف الدراسة في الفترة (1995-2009) ودراسة وتحليل مختلف أدوات السياسة النقدية لمعرفة ادوات السياسة النقدية المناسبة لوضع ظروف الاقتصاد وتحديد دور ادوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين والشروط اللازمة لتحقيق ذلك، كما إفتترضت هذه الدراسه ان تبني الحكومة السودانية اسلوب التخطيط التاشيري في عملية تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي في الفترة المقبلة، وهناك اختلاف واضح في الاعتماد علي ادوات السياسة في ضو الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية في السودان، كما إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان السياسة النقدية الناجحة هي التي توضع بحيث تخفف كثيراً من التضخم وان السياسة النقدية شهدت في السودان بعض التطورات أن السودان قطع خطوات اقتصادية كبيرة اقتصادية رغم الحصار وبعض المشاكل التي تعانيتها قطاعات خدمية كبيرة، وأوصت الدراسة الدراسة يجب جعل سياسات بنك السودان النقدية مواكبة للتطورات حتي تؤدي الي مزيد من تفعيل النشاط المصرفي

⁽¹⁾ مها خضر حسين ناصر ، أثر السياسات النقدية والتمويلية علي الاقتصاد السوداني ، جامعة الزعيم الزهري ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2012م.

وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية وتعتبر محدودة دور الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي مشكلة تعيق نمو الاقتصاد وتطور العمل المصرفي في السودان ويجب وضع سياسات اوسع وسلطات كبيرة للجهاز المصرفي.

5 - دراسة الفاضل موسى الفاضل مكي، 2011¹ :

وتكمن مشكلة الدراسة في ان الاقتصاد السوداني قد شهد تطورات اقتصادية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية وقد ساهمت حزمة السياسات المختلفة في التأثير على تلك المؤشرات ولعل دور السياسة النقدية والتمويلية كان فعالا من خلال استقلال ادواتها وإعادة صياغة وسائلها للتأثير في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي التضخم ، هدفت الدراسة الي تقييم اداء أدوات السياسة النقدية والتمويلية المستخدمة في السودان خلال فترة البحث وتقويمها وكذلك إبراز اثر السياسة النقدية والتمويلية في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية وإبراز دور البنك المركزي في إعداد السياسة النقدية والتمويلية، كما إفتترضت الدراسة ان اداء الإحتياطي القانوني من أكفاء أدوات السياسة النقدية المستخدمة في السودان خلال فترة البحث ولا يمكن إعتبار كل أدوات السوق المفتوحة المستخدمة في السودان أدوات للسياسة النقدية في السودان وضعف فعالية شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) وشهادات مشاركة وشهادات إجارة البنك المركزي (شمم وشهاب) في إدارة السياسة النقدية، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي والمنهج القياسي، ومن اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة استخدمت شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) بصورة اساسية كأداة أدوات السياسة المالية ولكن في نفس الوقت أمكن استخدام جزء منها يمثل رصيدها طرف البنك المركزي في السياسة النقدية وكذلك ركز بنك السودان المركزي علي استخدام الأدوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية والتمويلية خلال الفترة المعنية وكان ذلك عبئا كبيرا علي بنك السودان المركزي في المتابعة للصيقة للمصارف لاتباع التوجيهات بشأن الحد من نمو الائتمان المصرفي، وأوصت الدراسة بزيادة فاعلية شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) في إدارة السيولة لابد من التنسيق التام بين البنك المركزي ووزارة المالية (السياستين النقدية والمالية) في التوقيت لإصدار وتسويق هذه الشهادات بحيث لا يحدث بين السياستين وكذلك الاحتفاظ باحتياطات مقدرة من النقد الاجنبي من خلال تشجيع الصادرات وتجنب سياسة الاعتماد علي سلعة واحدة في التصدير كالبترول مثلا لتجنب المشاكل التي تتجم عن ذلك

(¹) موسى الفاضل مكي ، تقييم أداء أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م.

مثل المرض الهولندي dutch disease وما يترتب علي ذلك من عدم امكانية استخدام هذه الالية في السياسة النقدية مما يؤدي إلي ضغوط تضخمية تنتج عن انفلات سعر الخصم (1).

6.دراسة فيصل ادم عبدالله 2012.

السياسة النقدية في التأثير علي التضخم في السودان؟ وايهما تأثيرا في خفض معدلات التضخم ، كما هدفت الدراسة علي التعرف علي مفهوم السياسة النقدية وأدواتها ودراسة أدوات وفعالية السياسة النقدية في السودان، كما فترضت الدراسة وجود علاقة سببية بين أدوات السياسة النقدية والتضخم ووجود علاقة عكسية بين سياسة السوق المفتوح والتضخم وكذلك وجود علاقة عكسية بين سياسة معدل الخصم والتضخم، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي وذلك لعرض ووصف وتقدير النموذج ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة لا توجد علاقة سببية بين أدوات السياسة النقدية و التضخم ولا توجد علاقة عكسية وذات اثر معنوي بين سياسة السوق المفتوحة (شهادة) والتضخم، ولا توجد علاقة عكسية بين سياسة سعر الخصم والتضخم وضعف دور أدوات السياسة النقدية المستخدمة في السودان، كما اوصت الدراسة الي تقليل سعر الخصم بالنسبة للبنوك التجارية ممايؤدي إلي تشجيع الاستثمار وزيادة الصادرات وتوفير العملة الأجنبية لمقابل أسعار صرف المحلية مقابل الاجنبية وبالتالي يؤدي ذلك إلي مقابل تقلبات أسعار العملة المحلية مقابل الاجنبية وبالتالي نستطيع السيطرة علي معدلات التضخم وزيادة الاحتياطي النقدي و المحلي الاجنبي وذلك عن طريق الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية التي يوفرها السودان وتوظيفها لتحسين مستوى الإنتاج وزيادة دور أدوات السوق المفتوحة وذلك من خلال فتح أسواق المال حقيقي وتشجيع الجمهور المحلي علي المشاركة في هذه الشهادات وترويج شهادات المشاركة الحكومية خارج السودان لجذب الاموال العاملة بل الخارج والأجنبية(2)

مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

اهتمت الدراسات السابقة بدراسة اهمية ادوات السياسه النقديه وتناولت جانب واحد من المؤشرات الاقتصادية بينما تتميز الدراسه الحاليه بتناول اربعة من المؤشرات الاقتصادية كما ان هذه الدراسه تغطي فترة ليست بالقصيره 1998-2013 في الاقتصاد السوداني

(1) آدم فيصل عبد الله محمد ، أثر أدوات السياسة النقدية على التضخم في السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012م .

الفصل الأول

البنك المركزي وادوات السياسة النقدية

في هذا الفصل تتم دراسة مفهوم البنك المركزي ونشأته ووظائفه في المبحث الأول ، و نتناول في المبحث الثاني أدوات السياسة النقدية التي تتمثل في سياسة السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني وهامش المربحة .

المبحث الاول: ماهية البنك المركزي ونشأته ووظائفه:

اولاً : ماهية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي اهم المؤسسات الاقتصادية في اية دولة وحيث يعتبر الاداة الفعالة التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وخصوصاً السياسة النقدية ، ولذا هناك بنكاً مركزياً واحداً في كل دولة من دول العالم والبنوك المركزية في كل العالم متاشبهة في كل وظائفها اينما كانت، وهناك قواعد مشتركة تحكم عمل مثل هذا النوع من البنوك ، ومنها⁽¹⁾.

1. البنك المركزي يتبع الدولة ويمثلها .

2. البنك المركزي يملك بعض الوسائل التي يسيطر بها ويشرف علي البنوك التجارية .

3. البنك المركزي لم يوجد في الاصل من اجل تحقيق ارباح كما هو حال البنوك التجارية.

ورغم ذلك فإن نطاق عمل البنوك المركزية يختلف بين دولة واخري، فالبنك المركزي هو انعكاس

التطور التاريخي للبلد الذي يوجد فيها، لذا يندر التماثل التام بين البنوك المركزية عبر الدول المختلفة.

والبنك المركزي هو الاداة التي تستخدمها الحكومة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني، كما انه الجهة التي يعتبر منظم السياسة الائتمانية والمحافظ علي

(1) د. سعيد سامي الحلاب ، ود. محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار الباروزي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ص 137.

الاستقرار في السياسة النقدية في البلد، وهو الجهة المسؤولة عن اصدار النقود وتنظيم تداولها، بالتعاون والتنسيق مع السلطة المالية في الدولة (مادة ١٠٠ ما تكون وزارة المالية). و يعرف البنك المركزي بأنه عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤولاً عن ادارة النظام النقدي في الدولة .

ثانياً: نشأة البنك المركزي:

نشأة البنوك المركزية في المرحلة لاحقة لنشؤ البنوك التجارية فالبنوك المركزية نشأة في البداية كبنوك تجارية خالصة، والبنك المركزي في واقع الحال يكون ناشئاً عن تطور احد البنوك التجارية، ومن ثم اضيف الي عملة الاحتكار اصدار اوراق البنكنوت والقيام باعمال مصرفية للحكومة مما جعله يأخذ موقع الصدارة بالنسبة لبقية البنوك التجارية وقد بداء ذلك واضحاً حيث ان بعض البنوك المركزية لازالت تمارس بعض الاعمال التجارية وقد تحقق نتيجة ذلك بعض الربح، لكن ليس شرطاً ان تكون في نظمها الداخلي وفي كل دولة يوجد هنالك بنك مركزي واحد، وقد يكون له فروع في نفس الدولة، وتسمية البنك المركزي هي حديثة جاءت في القرن العشرين فقط، وقبل ذلك كان يسمى بأسم الدولة التي يتبعها، مثل بنك انجلترا او بنك فرنسا، ولازالت بعض هذا الدول باقية علي هذه التسمية حتي الان⁽¹⁾.

وبالنسبة لتطور نشأة البنوك المركزية فيعتبر بنك (الريكسنيك) في السويد اقدم البنوك المركزية في العالم، وقد نشاء في عام 1650م كبنك تجاري، ثم اعيد تنظيمه ليصبح بنكاً في سنة 1668م واصبح اول بنك يصدر اوراق نقدية بتعريفها الحالي، وهنالك بنك انجلترا الذي انشاء في سنة 1694م وقد مارس مهام البنك منذ تأسيسة، وعلي رغم من ان بنوكاً اخرى كانت تشاركه اصدار النقود الا إنه كان البنك الرئسي الذي يتولي ذلك. وبالإضافة لذلك فقد كان بنك الحكومة، ولم يكن انذاك ملكا خالصاً للحكومة كما هو الحال اليوم ولكنه مازال يحتفظ بالارصدة النقدية الحكومية ويمنح القروض للحكومة ويسد بها النسيحة في الامور السياسة المالية، يضاف لذلك مهمة الرقابة المركزية علي احتياجات الذهب التي تودعها لدى البنوك التجارية .

(1) د. سعيد سامي الحلاق، ود. محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص 138.

ويعرف البنك المركزي المؤسسة النقدية التي يقع علي قمة الهرم المصرفي في الدولة، يقوم بمهمة إصدار النقود، وممارسة السياسات النقدية بغرض المحافظة علي الإستقرار النقدي، وثبات الأسعار وإدارة تبادل النقود عن طريق الحكم في احتياطات القطاع المصرفي ونوعية ومقدار حجم الائتمان إضافة الي الإشراف الفني علي المصارف التجارية العاملة في البلاد .

يختلف البنك المركزي عن البنك التجاري كون ان الثاني يهدف الي تحقيق ارباح بينما الاول ليس هدفة الاساسي تحقيق الارباح بقدر تحقيق المصلحة العامة في الاقتصاد الوطني بضمان الوصول الي الاستقرار النقدي في الدولة اضافة الي ان ملكية البنك المركزي ملكية عامة وحكومية ، علي عكس البنوك التجارية التي عادة ماتكون ملكيتها من نصيب القطاع الخاص ، وقد تكون ملكيتها مشتركة (بين القطاعين العام والخاص) "1" وكذلك ان الاول لايتعامل مباشرة مع افراد المجتمع وانها بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية . فالبنك المركزي لايقبل ودائع الافراد، حيث تعتبر وظيفة قبول الودائع قبول الودائع وتقديم القروض من اهم الوظائف البنوك التجارية⁽¹⁾ .

ثالثاً : وظائف البنك المركزي :-

يقوم البنك المركزي بعدد من الوظائف اهمها الاتي (2):

1. بنك اصدار:

كان اصدار النقود مشاعا بين البنوك التجارية في كثير من البلدان.ولكن مرور الزمن وتزايد عدد البنوك التجارية العاملة، وكذلك انتشار استعمال النقود ادي الي بروز الحاجة الي تماثل الاوراق النقدية المتدولة داخل البلد الوحده، مما دفع معظم البلدان تقريبا الي سن تشريعات تنص علي منح مصرف واحد حق الاحتكار التام لإصدار النقود. ومن الممكن حصر اهم اسباب تركيز إصدار النقود لدي بنك واحد بالنقاط التالية:

(1) ضياء مجيد - اقتصاديات النقود والبنوك - مؤسسة شباب الجامعة - الجزائر - 2010 م - ص 246 .

(2) عبد الرحمن عبد الله حميدي - النقود والبنوك والاسواق المالية - دار الخليج للنشر - 1997م - ص 105.

أ- كانت البنوك المصدرة من قبل البنوك التجارية تدني قيمتها وفقدان الثقة بها، مما دفع اغلب الدول الي قصر الاصدار النقود يعطيها سمعة طيبة، وثقة إضافية خصوصا في اوقات الازمات ، والظروف الطارئة.

ب- حيث ان اصدار النقود يمكن ان يكون مصدر لربح كبير في ظروف معينة، فمن الطبيعي ان يحتكر الاصدار بنك مملوك للدولة، او علي اقل تقدير ضمان مشاركة الدولة في ارباح الإصدار عندما تكون ملكية راس مال البنك المركزي مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص.

ت- ان احتكار البنك المركزي لإصدار النقود يعطي له قدرة اكبر علي التحكم في التحكم في المعمروض الكلي من النقود. عند الحديث عن البنوك المركزية يشار التساؤل التالي : ما الضوابط التي تحكم عملية طبع النقود؟⁽¹⁾.

هناك بعض المعايير التي تحكم كانت سائدة الي وقت قريب ومتحكمة في قدرة البنوك المركزية علي اصدار النقود وطباعتها وهي:ـ

أ- تغطية نسبة معينة من الاصدار النقدي بالذهب، وماتبقي يغطي بموجودات اخري لدي البنك المركزي (جرت العادة علي تكملة الغطاء بما يملكه البنك المركزي من اوراق مالية).

ب- تحديد حد اعلي للمصدر من النقود بواسطة التنفيذية او التشريعية. ويجري تغيير السقف من وقت الي اخر بدون غطاء سواء كان غطاءً ذهبياً ام خلافة. اما في الوقت الحاضر، في معظم بلدان العالم فإن البنوك المركزية تصدر النقود بناءً علي معايير خاصة بكل بلد . ولا يخضع الاصدار النقدي لغطاء ذهبي او اي غطاء اخر . والغطاء الوحيد للنقد المصدر قوة اقتصاد البلد ، وثقة الناس فيه سو داخل البلد او خارجه.

(1) عبد الرحمن عبد الله حميدي ، المرجع السابق ، ص 106.

2. بنك الدولة وكيلها ومستشارها:-

ان البنوك المركزية تقدم خدمات كثير للدولة تماثل ماتقدمة البنوك التجارية للافراد والمنشآت اهمهم هذه الخدمات :

1. يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالحسابات المصرفية، والقيام بالعمليات الاستثمارية للدوائر و المؤسسات الحكومية .

2. تقديم المشورة فيما يتعلق بإدارة النقد المصدر، وتخطيط السياسة النقدية وتنفيذها، وتقديم الخدمات للحكومة عند الاقتراض داخلياً وخارجياً واخيراً تمثيل الدولة في علاقتها مع المؤسسات النقدية في الدول الاخرى، او مع المنظمات النقدية والمالية الدولية فقد كان اعطاء الحق الاحتكاري للاصدار النقدي للبنك المركزي مقروناً بشرط إقراض الدولة عند الحاجة. وقد يعمل البنك المركزي كوكيل للدولة عند الاقتراض داخلياً وخارجياً، وقد يكون هو المقرض للدولة وتستخدم نسبة ديون البنك المركزي علي الدولة إلي موجوداتة الأجنبية كأحد المعايير لتحديد مدي استغلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية المالية.

تقوم البنوك المركزية في كل دولة بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسائل المالية وفي الحقيقة ان المؤسسات القديمة قامت بهذه الوظيفة حتي قبل ان تصبح بنوكاً مركزية، اذا يدير البنك المركزي الحسابات المصرفية للدوائر والهيئات والمشاريع الحكومية .ويقوم سلفاً مؤقتة للحكومة بانتظار جباية الضرائب او الاقتراض من الجمهور.

3. القيم (المسؤول) عن طريق الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية⁽¹⁾:

يحتفظ البنك المركزي لدية بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية والبنوك الاخرى.ويقدم لها القروض مقابل خصم الاوراق المالية معتمد علي الاحتياطات النقدية لدية . وان تجميع الاحتياطات النقدية في البنك المركزي هو مصدر قوة عظيمة للنظام المصرفي لاي بلد .اذا يؤدي تمركز الاحتياطات النقدية الي جعل النظام الائتماني اكثر اتساعاً واكثر مرونة مما لو كان نفس المبلغ موزعاً بين مصارف متعددة كل علي افراد . كما ان تجميع مثل هذه الاحتياطات يمكن ان يؤدي الي افضل

(1) ضياء مجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص253.

استخدام لها وابتكار الطرق فعالية خلال فترات الدورة الاقتصادية وحالات الازمات المالية او الظروف الطارئة .

4. القيم علي احتياطات الدولة من العملات الاجنبية :

اصبح البنك المركزي في العديد من البلدان بنكاً مركزياً ، اذا يحصل علي الفائض من العملات الاجنبية عندما يكون الميزان الحسابي (المدفوعات) لصالح البلد ويسد النقص الواجب مواجهته عندما يكون الميزان في غير صالح البلد . ومنذ التخلي من قاعدة الذهب اخذت البنوك المركزية تلعب دوراً مهماً في تنظيم احتياطات البلد من العملات الاجنبية ومراقبة عمليات التحويل الخارجي. العملات الاجنبية لدي البنوك المركزية من تلاقى الهزات التي يمكن ان تتعرض لها عملاتها الوطنية ، كما استخدمت كوسيلة للحفاظ علي استقرار اسعار الصرف .

اخر ملجأ للأقتراض :

ارتبطت وظيفة الملجأ الاخير للأقتراض تاريخياً بتلك الوظيفة الخاصة باعادة القطع ,حيث كانت الوظيفة الاولى تنجز من خلال الثانية. ووظيفة البنك المركزي كآخر ملجأ للأقتراض فتري ان هذه الوظيفة تضمنت مسؤولية في التسهيلات المالية الي المصارف التجارية وبيوت القطع ومؤسسات الائتمان الاخري ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، بشروط معينة تحددها سياسة البنك المركزي في اعادة القطع.

يقوم البنك المركزي بمهمة مراقبة الائتمان عند قرار وتنفيذ السياسة النقدية من اجل السيطرة علي حجم الكتلة النقدية او تحديد اثرها علي مستوي السعر او حجم النشاط الاقتصادي . وتتمثل وسائل البنك المركزي للسيطرة علي حجم الائتمان بالاتي⁽¹⁾:

1. زيادة او تخفيض اسعار الخصم والفائدة بهدف زيادة او تخفيض اسعار النقود من اجل تقليص او توسيع حجم الائتمان .

(1) ضياء مجيد ، نفس المرجع ، ص259.

2. شراء او بيع الاوراق المالية والتجارية في السوق المفتوحة بهدف زيادة حجم الكتلة النقدية في السوق او تقليصها، كل ذلك من اجل تقليص حجم السيولة النقدية لدى الافراد والجهاز المصرفي .

3. تخفيض اوزيادة الحد الادني لمتطلبات الاحتياطي النقدي او الموجودات السائلة التي تحتفظ بها المصارف التجارية او المؤسسات المالية الاخرى ، كل ذلك من اجل توسيع او تقليص قدرتها علي منح الائتمان .

4. تقنين ائتمان البنك المركزي او فرض سقوف علي مجموع ما تفرضه المصارف كطريقة اخري علي للسيطرة علي حجم الائتمان .

5. اصدار التعليمات للمصارف فيما يتعلق بعملياتها الاقتراضية والاستثمارية ، وذلك لمساعدة البنك المركزي في تأمين توزيع نوعي افضل للائتمان .

6. تنظيم الشروط والاحكام التي يمكن بموجبها منح الائتمان الذي باقسط لغرض شراء او خزن سلع الاستهلاك الودائع ، وتعتبر هذه الشروط وسيلة لممارسة رقابة مباشرة علي حجم الائتمان الاستهلاكي .

7. تنظيم متطلبات هامش الضمان ، واي القروض التي تقدمها البنوك الي عملائها لتمويل جزء من مشترياتهم من الاوراق المالية . وهذه هي احدي الوسائل التي يلجا اليها البنك المركزي لفرض سيطرته علي تحديد حجم الائتمان المستعمل في اسواق الاوراق المالية .

8. وسيلة الافناع الادبي الذي يلجا اليها البنك المركزي لتحقيق بعض الوسائل يتطلبها من البنوك التجارية .

9. تحديد حجم اعتمادات المستوردين مسبقاً من اجل تحديد حجم الاستيرادات عندما يعاني الميزان من خلل .

هذه هي الطرق المستخدمة لمراقبة الائتمان وتختلف في اهميتها النسبية ليس فقط من وقت لآخر بل من بلد لآخر ، اعتماداً علي الظروف الدولية والمحلية السائدة والاتجاهات الجارية للسياسة النقدية .

المبحث الثاني: ادوات السياسة النقدية:

تستهدف السياسة النقدية فى اقامة الحفاظ على اوضاع نقدية وائتمانية ملائمة فى ظل اقتصاد سليم . وتتعد السلطات النقدية ان الاقتصاد السليم . يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة علىه واستقرار اسعار صرف العملة الوطنية بالعملات المختلفة .

ويقوم البنك المركزي بموحلة التلاعب فى عرض النقد واوضاع الائتمان لتحقيق بعض اوجميع الاهداف . والادوات التى تستخدمها هذه السياسية للتأثير فى الظروف النقدية الائتمانية هى ما تسمية بأدوات السياسة النقدية .

وهناك مجموعتان من ادوات عامة واخرى اختيارية تحقق اهدافها بذاتها وتمثل الادوات العامة للرقابة فى الاحتياطات القانونية، وسعر الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة على الحجم الكلى للائتمان المتاح للجهاز المصرفى، اذا يستخدمها البنك المركزى للتأثير على القاعدة النقدية.

اما التغيير فى الاحتياطي القانونى فيؤثر على الهيكل والمستوى المتوقع للدائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفى ولكنه لا يؤثر على القاعدة النقدية، وتظل جملة الاحتياطات كما هى.

واما الادوات الائتمانية الاختيارية فتستهدف الرقابة على نطاق سوق راس المال، وعلى انواع الائتمان الاستهلاكى وغيره من انواع الائتمان. وقد صيغت هذه الادوات لتؤثر على تخصيص الائتمان ومن اهمها:

اولاً : عمليات السوق المفتوحة:

أ - تعريفها وأثرها: -

يقصد بعمليات السوق المفتوحة هو التدخل الحكومى ممثلاً بالبنك المركزى فى السوق المالية لبيع او شراء الاوراق المالية بصفه عامه والسندات الحكومية بصورة خاصة من اجل التأثير، لذا فان البنك المركزى يحتفظ بكمية كبيرة من الاوراق المالية الحكومية مختلفة الاجال وتعد سياسة السوق المفتوحة من اهم ادوات السياسة النقدية فى الاقتصاد الرأسمالى فهى تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة فى يدها دائماً . كما تسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية وأن تمتصها من القاعدة

النقدية بالقدر المناسب، فى الوقت المناسب وان تتمكن من تصحيح الاخطاء من خلال الاستجابات السريعة فى اتجاهات عمليات السوق⁽¹⁾.

وأن شراء الاوراق المالية الحكومية فى السوق المفتوحة يولد نوعين من الاثار فى السوق النقدى وسوق رأس المال⁽²⁾ :

الاول: هو زيادة الاحتياطيات المصرفية وزيادة القاعدة النقدية.

الثانى: هو تخفيض اسعار الفائدة فى الاجل القصير كأقل تقدير.

وذلك عنى طريق قيام البنك المركزى بشراء الاوراق المالية وهنا يعنى ارتفاع مستوى الطلب عليها ، وعلى افتراض أن هذة المشتريات لاتولد اثاراً اعلانية على اتجاهات السياسة النقدية.

أما مبيعات السوق المفتوحة من الاوراق المالية فتعمل على تخفيض مقدار الاحتياطيات المصرفية، وتزيد عرض السندات فى هذا السوق، مما يجبر المصارف تخفيض قروضها والى بيع جزء من الاوراق المالية التى بحوزتها ويترتب على زيادة عرض السندات انخفاض اسعارها وترتفع بذلك اسعار الفائدة على افتراض ان اعلان عن سياسة البنك المركزى لن تؤثر على خطط الافراد المتعاملين فى السوق وقد يكون لعمليات السوق المفتوحة آثار مؤقتة حيث يعتقد البعض ان انخفاض اسعار الفائدة ينشط الاقتصاد القومى ،بينما يؤدي ارتفاع اسعار الفائدة على خفض معدل نموه وعلى ذلك فان عمليات السوق المفتوحة تعزز قدرة البنك المركزى على التأثير بقوة علي اسعار الفائدة السوقية من خلال التأثير على اسواق النقد ورأس المال.

ب - الاساليب الفنية لادارة السوق المفتوحة :

تتم عمليات السوق المفتوحة علي اساس تعليمات محددة. ومع ذلك فإن إدارة السوق تقوم بتنفيذ هذه التعليمات فاسلوب مناسب من حيث التوقيت ، والكمية المناسبة من الاوراق المالية محل التعامل والاسلوب المناسب للتعامل مع تجار الاصول المالية. لذلك فإن هذه الادارة لا بد ان تكون علي اتصال وثيق بسوق النقد وسوق راس المال، وان تتلقي بيانات يومية عن الاحتياطيات المصرفية .

⁽¹⁾ بارى سجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ للنشر ، الطبعة العربية - 1987 ، ص 250 .

⁽²⁾ سعيد سامي الحلاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 252.

وتقوم إدارة السوق المفتوحة بموجهة التقلبات قصيرة الاجل في الاحتياطيّات المصرفية من خلال اتفاقات اعادة الشراء او عمليات بيع وشراء متكافئة للاوراق المالية ، وهي اداة مماثلة لاتفاقات اعادة الشراء:

وتتم عملية شراء او بيع الاوراق المالية دفعة واحدة في مزادات يدعي إليها تجار الاصول المالية لتقديم عروض او عطاءت . وفي حالة البيع تاخذ اداق السوق العطاء الاعلي سعراً ، وفي حالة الشراء بالعرض الاقل سعراً .

وقد يفضل البنك المركزي توجيه عملياته الي اذون الخزنة. وهذا ما حدث فعلاً في الولايات المتحدة الامريكية لمدة 8 سنوات بدأت في مارس 1953م حيث قررت لجنة السوق المفتوحة ان تاخذ سياسة (ازون الخزنة فقط كردة فعل لاحداث الحرب العالمية الثانية وسياسة ما بعد الحرب لتثبيت سعر الفائدة التي فرضتها الحكومة⁽¹⁾ .

ج - دور عمليات اسواق المفتوحة في التمويل الحكومي :

حيث ان يبيع الحكومة للسندات في سوق الاوراق المالية سوف يزيد من كمية النقود في يد الحكومة وبالتالي التوسع في الانفاق الحكومي والمساهمة الاكيدة في تمويل النشاطات والمشاريع العامة ، وتتمثل مشاركة الجهاز المصرفي في التمويل الحكومي في شراء الاوراق المالية التي حان اجل استحقاقها ، واذا لم يقم هذا الجهاز بشرائها فان الحكومة سوف تضطر الي سداد قيمتها من خلال تخصيص حساب الضرائب والقروض في البنوك التجارية ، وبالتالي تخفيض الاحتياطيّات المصرفية.

وتمارس عمليات السوق المفتوحة تأثيراً علي اسعار الفائدة طويلة الاجل من خلال التأثير علي اسعار السندات التي يبيعها او يشتريها البنك المركزي في السوق المفتوحة ، وذلك لان بيع البنك المركزي للسندات الحكومية يعني زيادة عرضها وانخفاض اسعارها السوقية ، ومن ثم ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية عليها . والعكس يحدث عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية، حيث يزيد الطلب علي هذه السندات فترتفع اسعارها السوقية وتخفض معدلات فائدتها الاصلية .

⁽¹⁾ باري سجل ، المرجع السابق ، ص 251 .

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني:

أ - مفهومها وهدفها

لقد اعطي قانون المصارف الذي صدر في عام 1935 مجلس محافظي البنك المركزي سلطة تغيير الاحتياطي القانوني . وطبقاً لهذا التشريع حول البنك المركزي بوضع الاحتياطي القانوني في مده يتراوح بين 7%-22% للودائع تحت الطلب ومن 3%-10% الي الودائع الاجل (1) .

وقد اعطي قانون 1980 صلاحية البنك المركزي بفرض احتياطات جديدة بامكانها ان تعطي بالتدرج جميع المؤسسات الايداع .وفي السنوات الاخيرة وبخصوص تطبيق الاحتياطي القانوني وسع البنك المركزي تعريف الودائع لتشمل الاوراق التجارية التي تصدرها الشركات القابضة للبنوك والافرع غير المصرفية عندما يكون الهدف تمويل التوسع الائتماني لاحد البنوك المملوكة . وفرض البنك المركزي الاحتياطي القانوني في مناسبات ايضاً علي اقتراض البنوك من سوق الدولار الاوروبي وعلي اوراق السوق النقدية . ومن الجدير بالذكر ان الاحتياطي يوفر سيولة للبنوك . وبدلاً من ذلك فان الهدف منها هو إعطاء البنك المركزي القدرة علي رقابة حجم الائتمان والودائع المصرفية .وعندما يغير البنك المركزي الاحتياطي القانوني فإنه يغير بذلك اجمالي الودائع ويراد اصول البنوك التي بإستعانة البنك المركزي دعمها بالاحتياطات التي يملكها البنك وبهذا السبب تعتبر الاحتياطات القانونية اداة عامة للسياسة النقدية.

والاحتياطات القانونية هي عديمة النفع للسياسة النقدية اليومية ، غير انها ذات منافع كبيرة عند تنفيذ التغييرات في السياسة الاساسية بعكس سياسة السوق المفتوحة، لان سياسة الاحتياطي القانوني تعبر عن نوايا البنك المركزي و لها اثارا انسبة علي السيولة وتكليف البنوك علي نطاق الاقتصاد ككل ، بينما تؤثر عمليات السوق المفتوحة مباشرة علي البنوك النقد الاساسية ، ولكن اثرها الكامل ينشر الاثر للبنوك الاخرى في النظام النقدي.

(1) باري سجل ، المرجع السابق ، ص 265.

ب - أدوات وأليات الإحتياطي القانوني :

فيتم حساب الإحتياطي القانوني اسبوعياً، ويجب ان يكون متوسط الإحتياطي القانوني خلال اي اسبوع مساويا للحد الادني للنسبة المئوية لصافي متوسط الودئع التي كانت بحوزة البنك المركزي قبل اسبوعين ، وحيث ان مؤسسات الادخار عندما تخطط للإحتياطياتها النقدية فانها لابد ان تعلم مسبقاً متوسط كمية الإحتياطي القانوني ومعرفة كمية الإحتياطي المستهدفة لا تعني ان بأستطاعة البنوك التجارية تحقيقها دائما ، وعند ما يقوم البنك المركزي بامتصاص إحياطيات البنوك التجارية عن طريق بيع السندات في السوق المفتوحة .خلال اسبوع تضطر العديد من البنوك الي اللجوء الي شبك الخصم ، ويضمن الاحتيالي القانوني لفترة سابقة (logged) هذا التعرف ، ويتحدد مجمل الاحتيالي القانوني لاي اسبوع بتوزيع وحجم المتوسط الذي ساد قبل اسبوعين ، حيث ان انخفاض المستوي الحقيقي للاحتياطي الاجمالي الي مستو اقل من مستوي القانوني نتيجة تخفيض عمليات السوق المفتوحة لبيع السندات الحكومية، وهذا السوق يؤدي الي ان تواجه البنوك او بعضها عجزاً في احتياطياتها ، وهذا العجز لابد ان يغطي عن طريق بيع السندات الخزانة واية اصول اخري مما يؤدي الي وقوع بنوك اخرى في أزمة عجز الإحتياطي .

ثالثاً: هامش المربحة :

تعرف المربحة بانها عملية بيع السلع بمقدار راسمالها مضافا الية مقدار الربح يتم الاتفاق عليه بين البائع و المشتري ويتم السداد المبلغ علي عدة اقساط يتم الاتفاق عليها ويسمي مقدار الربح المضاف الي راس المال هذا بهامش المربحة⁽¹⁾. ولتطبيق هذه الصيغة تقوم البنوك الاسلامية وبالاتفاق مع طالبي المربحات بشراء السلع ومن ثم بيعها اليهم (المربحين) بعد إضافة نسبة الارباح ,ومن ثم يقوم المربح بتسديد المبلغ علي عدة اقساط مع سداد نسبة محددة من جملة عند استلامه للسلعة. وبذلك فان هامش المربحة انما هو زيادة في تكلفة هذه السلعة بالنسبة للمربح ، ولذلك فكلما ارتفع هامش المربحة ارتفعت تكلفة السلعة .

(1) محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الإسلامي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2012م ، ص 132.

وفي هذا المجال يورد طلحة الاتي ⁽¹⁾ (صيغة المربحة المصرفية هي شراء سلع وبضائع بالثمن الاول ثم بيعها للعميل مرة اخري مع وضع ارباح عليها ،إذن هذه العملية تأخذ ثلاثة مراحل او ثلاثة اسعار واحيانا اربعة اسعار،فالسعر الاول هو سعر المورد او تاجر الجملة التي يكون قد حازها من طرف اخر بعد ان اربحة فيها ثم بيعها للمصرف بربح،ثم يقوم المصرف ببيعها للعميل صاحب عملية المربحة بربح والذي بدوره يبيعها للطرف ثالث بعد ان يحوزها من المصرف بعد ان يربحة ، هذا التداول بسلعه واحده محددة يعمل بلاشك علي رفع اسعارها وارتفاع معدلات التضخم مباشرة كما يحصل الان في اسوق المحاصيل).

وبالنظر الي صيغة التمويل بالمربحة هذه وضعيتها في ميزانية البنك الاسلامي نجد انها تماثل صيغة بند القروض و السلفيات في جانب اصول البنوك التقليدية وذلك لطبيعة هذا البند فلا يمكن تحويل هذا البند الي سيولة إلا اذا حان اجل السداد الاقسط . وبالتالي فإن اي تغيير في شروط المربحة من قبل البنك المركزي فلا يمكنه التأثير علي السيولة المتاحة للبنك الاسلامي وبالتالي عدم تأثيرها علي المقدره الاقراضية لهذه البنوك ونتيجة لهذه الخصائص لايمكن للبنك المركزي استغلال صيغة المربحة هذه لتنظيم وادارة السيولة في الاقتصاد من خلال سحب او ضخ السيولة فية. ولكن يمكنه استغلالها في التأثير علي اتجاهات الطلب الكلي وذلك لان الزيادة او النقصان في هامش المربحة او عدد الاقسط المدفوعة اونسبة المقدم المدفوع منها تؤدي الي التأثير علي تكلفة التمويل ومن ثم التأثير علي اتجاهات الطلب الكلي في الاقتصاد.

ولمعرفة الكيفية التي التي يمكن للبنك الاسلامي استغلال هذه الاداة للتأثير علي الطلب الكلي في الاقتصاد، فيمكننا النظر الي العوامل الاساسية التي تحدد هوامش المربحة، حيث نجد ان البنوك الاسلامية في ادارتها لأصولها المطلوب منها تحقيق الارباح للمساهمين واصحاب الودائع الاستثمارية علي حد سواء ، مثلها مثل في ذلك مثل البنوك التقليدية. ولاجتناب هذه الودائع فيجب علي هذه البنوك تحقيق مستوي من الارباح لهذه الودائع مساويا علي الاقل للأرباح المحققة من النشاطات الاقتصادية الأخرى المنافسة او البديلة لها. ولذلك فإن العامل الاساسي والوجه لتقدير هامش المربحة بالنسبة للبنك المركزي هو المستوى العام للارباح في القطاعات الاقتصادية المختلفة مضافا إليه نسبة اضافية من الارباح وهي نسبة الارباح وهي نسبة الارباح المخصصة للبنك الاسلامي نظير إدارته

⁽¹⁾ صديق محمد طلحة ، بيع السلم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2004م، ص 158.

لودائع الاستثمار تلك والتي تقدر بحوالي 25% من الارباح المحققة . وهكذا نجد ان هامش المربحة المطلوب والذي يمكن البنوك الاسلامية من اجتذاب الودائع يفوق المستوى العام للارباح في الاقتصاد ككل والا فإن البنوك الإسلامية هذه سوق لن تكون قادرة علي تحقيق مستوى من الارباح يجعلها قادرة علي اجتذاب الودائع الاستثمارية⁽¹⁾.

وبهذه الكيفية والتي يتم بها تقدير هامش المربحة ، ولما كان هامش المربحة هو عبارة عن اضافة لتكلفة السلعة يؤدي الي ارتفاع في اسعارها ولذلك فان الوحدات الاقتصادية والتي تتعامل مع البنوك عبر هذه الصيغة يجب ان تكون قادرة علي رفع مستوى اسعار سلعتها بنسبة تفوق نسبة هامش المربحة هذا، وذلك حتي تتمكن من تحقيق الارباح لتنفيذها عبر هذه الصيغة وان لم تكن قادرة علي ذلك فان تمويلها لأنشطتها عبر هذه الصيغة سيؤدي الي خسارتها ومن ثم احتمالات توقف نشاطها كليا مما سيؤدي الي الركود الاقتصادي في هذه القطاعات وارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدي البنوك الإسلامية.

وهكذا ونتيجة لهذه العوامل التي تحدد نسبة هامش المربحة فان الوحدات الاقتصادية الوحيدة القادرة علي تمويل نشاطها الاقتصادي عبر هذه الصيغة هي الوحدات العاملة في الأنشطة الاقتصادية ذات الربحية العالية وهي الوحدات التي تتعامل في مجالات السلع الغير اساسية والتي يمكن لها التحكم في اسعار سلعتها أو تلك الوحدات القادرة علي تفادي الرقابة والتهرب الضريبي . ولايتحقق لهذه الوحدات هذا العرف إلامن خلال الاستثمار في قطاع التجارة والخدمات لسد طلبات واحتياجات الطبقات الغنية علي وجه الخصوص والتي لايؤثر عامل السعر كثيرا علي اتجاهات استهلاكها.

بذلك فأننا نرى ان البنك المركزي الاسلامي في مكافحة التضخم من خلال رفع هامش المربحة، فان هذه الزيادة سوف تؤدي الي الحد من التوسع في الأنشطة الاقتصادية الانتاجية فقط وتلك التي لايتستطيع رفع سعارها بمعدل يفوق هامش المربحة مما سيؤدي الي ركودها، ودون ان يؤثر ذلك علي حجم التمويل الممنوح للأنشطة الاقتصادية الغير اساسية. كما ان هذه البنوك ستلجأ إلي زيادة تمويل هذه النشاطات لتعويض النقص في تمويل القطاعات الإنتاجية في حالة تدخل البنك المركزي لقرض نسبة محدد للتمويل بهذه الصيغة مما يفاقم من مشكلة التضخم بدلا من حلها.

(1) صديق محمد طلحه ، بيع السلم ، المرجع السابق ، ص 159.

اما في حالات الركود الاقتصادي حيث يهدف البنك المركزي الي التوسع في عرض النقود من خلال خفض هامش المربحات وزيادة عدد الاقساط وخفض قيمة القسط المدفوع، لتشجيع القطاعات الانتاجية لطلب التمويل .ولكننا في هذا المجال نلاحظ ، ان خفض الهامش يؤدي الي خفض مستويات الارباح بالنسبة للمساهمين واصحاب ودائع الاستثمار في البنوك علي حد سواء، وهذا التذني في الارباح لايشجع هذه الي جانب محاولة هذه الي البنوك تقادي هذه الصيغة لمنح تمويلها لهذه القطاعات نتيجة لتذني العائد منها، ومن ثم البحث عن صيغ ونشاطات اخري اكثر ربحية مما يحد كثيرا من فاعليتها في مكافحة الركود الإقتصادي⁽¹⁾.

(1) صديق محمد طلحه ، بيع السلم ، المرجع السابق ، ص 160..

الفصل الثاني

المؤشرات الاقتصادية

في هذا الفصل تتم دراسة مفهوم وانواع واسباب واثار ووسائل علاج اهم ظاهرتين من الظواهر الاقتصادية ، والتي لها تأثير مباشر في حياة الأفراد ومستوى معيشتهم ، وكلا الظاهرتين لهما تأثير سئ علي حياة أفراد المجتمعات وهما التضخم التي يتم تناولها في المبحث الأول ، والبطالة التي تتناولها في المبحث الثاني.

المبحث الاول: التضخم :-

أولاً : ما هية التضخم :

تعد ظاهرة التضخم احدي اهم المشكلات الاقتصادية التي تواجهها كافة الاقتصادات في العالم، حيث تأتي في مقدمة الاختلالات التي تعاني منها هذه الاقتصادات . وهناك شبه اتفاق علي وجود عدد من الاثار السلبية لهذه الظاهرة علي كافة نواحي الحياة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، خاصة في الدول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة بدرجة أكبر من نظيرتها المتقدمة. ويتطلب فهم هذه الظاهرة معرفة ماهيتها بما يحتويه الأمر من وضع تعريف مقبول للتضخم يسمح باستعراض أنواعه وكيفية قياسه من جهة أجري ، واثاره من جهة كما يتطلب الأمر البحث في اسبابه من أجل وضع تصور للسياسات الملائمة لعلاجة أو الحد منه (1).

من الصعب وضع تعريف جامع مانع للتضخم لأن التضخم يضم مجموعة من الظواهر الاقتصادية لكل منها صفاتها الخاصة التي تتميز بها من غيرها، وان كان يمكن تعريف التضخم بصفة عامة بأنها زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي لسلع إستهلاك زيادة لا يستجيب لها هذا الاخير مما يترجم بارتفاع في الاسعار ، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للنقود وقد يرجع السبب الكلي في زيادة الطلب الكلي الي ارتفاع الطلب أو انخفاض العرض اوالي كليهما معاً .وغالبا مايحدث ذلك في زمن الحرب.

(1) أ.د. رمضان محمد مقلد و د. اسامة احمد الفيل ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع - 2013م ص 297 .

أما عدم مرونة العرض الكلي لسلع الاستهلاك فانه يرجع في البلاد المتقدمة الي حالة التشغيل الكامل وفي البلاد المتخلفة الي ضعف الجهاز الانتاجي.

وقد يعود زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي الي التوسع في النفقات العامة للدولة نتيجة الاستعداد للحرب أو قيامها والي الارتفاع في أجور العمال وتحويل جزء من الجهاز الانتاجي المدني الي الحربي.

اما انخفاض العرض الكلي للسلع الإستهلاكية قد يعود الي أحد الأسباب الآتية:

1. تحول جزء من الموارد المنتجة من صناعات الاستهلاك الي صناعات رؤوس الاموال
2. تحول جزء من الموارد المنتجة من الانتاج المدني الي الانتاج الحربي.
3. فقد جزء من الجهاز الانتاجي وهو ما يحدث عادة في أوقات الحروب والثورات او انخفاض المحاصيل الزراعيه بفعل الطبيعه والآفات (1).

وايضاً يعرف التضخم بأنة الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما. (2)

ثانياً : انواع التضخم:

توجد تقسيمات عديدة للتضخم فيمكن النظر اليه من حيث اسباب حدوثه ،وفي هذا المضمار سنجد أن التضخم ينشأ إما بسبب الإفراط في اصدار النقود او بسبب وجود زيادة مستمرة في الطلب الكلي او بسبب وجود نقص في العرض الكلي من السلع والخدمات. وسوف نناقش هذا الأمر في نقطة لاحقة من هذا المبحث عند تناول اسباب التضخم .

كما يمكن النظر الي التضخم من حيث مظهره الخارجي. وقد سبق الإشارة إلي ان التضخم يمكن ان يكون صريحاً حيث يوجد ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار . كما يمكن أن يكون مكبوتاً عند تدخل الحكومة بتثبيت الأسعار في مستوى اقل من المستوى التوازني لها.

(1) د. زكريا محمد بيومي ، النقود والبنوك في التجارة الدولية، الناشر دار النهضة العربية ، 1989م ، ص 115.

(2) عبد الناصر العبادي وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الناشر دار الصفا للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2001م ، ص 127 .

كذلك يمكن النظر إلى التضخم من حيث سرعة ارتفاع الأسعار وعلاقتها بالزمن. وفي هذا المضمار ينقسم التضخم إلى ثلاثة أنواع هي⁽¹⁾:

1- تضخم معتدل: حيث يرتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعاً محدوداً وبطريقة تدريجية إلى حد ما. ويترتب عليه انخفاضات طفيفة ومتتالية في قيمة العملة الوطنية بدرجة لا تؤثر على كفاءة النظام النقدي في القيام بوظائفه. وإذا استمر ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بطيئة على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً أطلق عليه تضخم زاحف.

2- تضخم سريع: حيث يرتفع المستوى العام للأسعار بدرجة و سرعة كبيرتين، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور سريع في قيمة العملة المحلية وتصبح أسعار الفائدة الحقيقية سالبة (وهي الفرق بين أسعار الفائدة النقدية ومعدل التضخم). ويترتب على هذا النوع من التضخم انخفاض معدلات الادخار والتحول المتزايد إلى شراء العقارات والسلع المعمرة كما حدث في كل من إيطاليا والبرازيل خلال الفترة (1970 - 1980).

3- تضخم جامح: حيث ترتفع الأسعار بمعدلات سريعة جداً وكبيرة للغاية خلال فترة زمنية قصيرة. الأمر الذي يؤدي إلى انهيار قيمة العملة المحلية تماماً وفقدان الأفراد للثقة فيها مما يؤدي بدوره إلى انهيار النظام النقدي في النهاية. ويحدث عادة هذا النوع من التضخم في أعقاب الحروب و الأزمات (بسبب الإفراط في إصدار النقود غالباً) كما حدث في ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم كما قد ينشأ نتيجة لعوامل داخلية (أي داخل الاقتصاد القومي) فإنه قد ينشأ نتيجة تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، حيث يصبح التضخم مستورداً. ويزداد التضخم المستورد في دولة ما كلما ارتفع الميل (الحدّي والمتوسط) للواردات وزادت نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي وزادت نسبة المكون الأجنبي في الاستثمارات المحلية بما يتضمنه من زيادة الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المستورد.

⁽¹⁾ [د. رمضان محمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 301

ثالثاً: قياس التضخم:

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التضخم ، والأرقام القياسية هي أداة إحصائية تستخدم لقياس تغير ظاهرة بالنسبة إلي أساس معين، فالرقم القياسي لسعر القطن في عام 1997 بالنسبة إلي سعره في عام 1990 كأساس يساوي خارج قسمة السعر في عام 1997 (سنة مقارنة) علي السعر في عام 1990 (سنة الأساس) مضروباً في 100 لكي نحصل علي الناتج في صورة نسبة مئوية.

وفي العادة تكون فترة الأساس سابقة لفترة المقارنة لكن هذا لا يمنع من ان يطلب أحياناً حساب رقم قياسي لأسعار سنة الأساس 1990 بالنسبة لإسعار سنة 1998 مثلاً . وعند إختيار فترة الأساس ، يجب أن تكون فترة الأساس متميزة بالاستقرار وخالية من العوامل الغير طبيعية مثل الحروب والأزمات الإقتصادية .

ويوجد العديد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم ومن أهمها⁽¹⁾:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين INDEX CONSUMER PRICE وهو يقيس معدل التغير في تكلفة الحصول علي مجموعة من السلع والخدمات التي تستهلكها أسرة متوسطة الدخل .

2- الرقم القياسي لأسعار الجملة WHOLE-SALE PRICE INDEX وهو يقيس معدل التغير في متوسط أسعار عدد من السلع التي تستخدم كسلع وسيطة في إنتاج السلع الأخرى .

3- مخفض السعر الإجمالي الناتج القومي PRICE DEFLATOR G.N وهو يقيس معدل التغير في المتوسط العام لأسعار مجموعة من السلع الإستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية .

رابعاً: اسباب التضخم:

يوجد العديد من الاسباب لتفسير معدلات التضخم العالية منها زيادة كمية النقود وزيادة الطلب الفعال ، وزيادة النفقات واخيرا قد يرجع الي عوامل هيكلية وسنعرض هذه الاسباب⁽²⁾ :

⁽¹⁾ د. نعمه الله نجيب ود. حسين اسماعيل ، أسس الاقتصاد الكلي ، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية - 1998 - ص 247 .

⁽²⁾ د. طارق فاروق الحصري وآخرون ، التحليل الاقتصادي الكلي نظره معاصره ، الناشر المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى 2007م ، ص 145 .

1- التضخم بسبب زيادة النقود ويجدة هذا السبب مصدره في النظرية التقليدية (الكلاسيكية). ويعزى التضخم الي وجود علاقة مباشرة بين زيادة عرض النقود وزيادة مستوى الأسعار في ظل توافر فروض النظرية التقليدية، وهي تحقيق التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود. وهنا فزيادة عرض النقود يترتب عليها زيادة في مستوى الاسعار، وذلك ان التضخم ظاهرة نقدية ويتعين لواجهتها تغيير كمية النقود المتداولة في المجتمع .

وهذا هو التفسير الذي يأخذ به صندوق النقد الدولي لسبب التضخم في الدول النامية فهو مجرد إفراط في عرض النقود .خاصة مع إفتراض ثبات دالة الطلب علي النقود في الأجلين القصير والمتوسط .ويتم التخلص من الزيادة في العرض فترتفع الأسعار . ويحارب الصندوق التضخم بواسطة كبح نمو الطلب الكلي في الأقتصاد من خلال القضاء علي النقود الزائدة .واهم مصدر لهذه النقود الزائدة هو عجز الموازنة. كما يعتقد الصندوق كذلك ان ظاهرة الارتفاع المتواصل للأسعار تعود إلي تدخل الدولة في جهاز الاسعار عن طريق ما تفرضة من قيود مما يؤدي إلي نشوية عمل الجهاز السوق.

2- التضخم بسبب زيادة الطلب الفعال :- فالتضخم يرجع الي زيادة في الطلب علي السلع والخدمات لاتعادلها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، وهنا تحدث زيادة في الاسعار . فسبب التضخم هو زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في ظل ظروف التشغيل الكامل .وهي زيادة نتيجة دائما نحو ارتفاع الاسعار، وسبب التضخم الناتج عن زيادة الطلب هو زيادة النفقات أو زيادة الاستثمارات.

3- التضخم بسبب زيادة النفقات :- يظهر التضخم بسبب وجود زيادة في تكاليف عناصر الانتاج مع عدم وجود زيادة في الطلب. وقد يكون ذلك نتيجة زيادة الاجور بمعدلات تفوق معدلات زيادة الانتاجية ، او زيادة اسعار مستلزمات الانتاج المحلية او المستوردة. ويلاحظ انه في حالة ثبوت سعر الصرف ينتقل التضخم من العالم الخارجي الي الاقتصاد القومي من خلال عناصر الانتاج المستورد وهو ما يعرف بالتضخم المستورد

4- التضخم بسبب العوامل الهيكلية:- إزاء عجز النظريات السابقة في تفسير ظاهرة التضخم في الدول العالم الثالث .كان من الضروري البحث عن نظرية جديدة تفسر ظاهرة التضخم وتتناول مسببات هذه الظاهرة علي ان تعني الاختلالات الهيكلية بدول العالم الثالث.وتسعي الي ايجاد

حلول خاصة لهذه الدول وظهرت النظرية الهيكلية الموجودة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول . اما القضايا النقدية و المالية فهي مع اهميتها الانها تلعب دوراً ثانوياً في تفسير التضخم في دول العالم الثالث. ويتسیر الهيكلية الي امثلة لهذه الاختلالات مثل الطبيعة الهيكلية للتخصص في انتاج المواد الاولية، واختلال علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي، والجمود النسبي للحصيلة الضريبية وضالة مرونة عرض المنتجات الزراعية.

ويتضح مما سبق ان اسباب التضخم قد ترجع اما الي جانب الطلب او العرض بالإضافة الي الأسباب الهيكلية . بيد ان التحليل العملي لأسباب التضخم في دول العالم الثالث يسفر عن كونة يرجع الي المزيج من جانبي الطلب و العرض إضافة إلي الاسباب الهيكلية في ان واحد وأن التفرقة علي النحو السابق عرضة هي تفرقة نظرية في خدمة اغراض التحليل فحسب⁽¹⁾.

خامساً: الآثار التضخم :-

تقود ظاهرة التضخم الي إحداث مجموعة من الآثار الاقتصادية والنقدية والاجتماعية ،وهذه الآثار هي التي تجعل هذه الظاهرة من اهم الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات دول العالم الثالث⁽²⁾.

1- الآثار الاقتصادية :

تظهر الآثار الاقتصادية في الاثر علي الادخار القومي وعلي ميزان المدفوعات . وعلي الاستثمار ونعرض تباعاً⁽³⁾:

أ- الأثر علي الدخل القومي:- يؤدي التضخم في المدى القصير إلي زيادة حجم الادخار الإجباري ، عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح اصحاب وسائل الإنتاج فهو يزيد من الدخل الحقيقي لهم وبالتالي يزيد من حجم الإدخار . غير انه يؤدي من ناحية اخري إلي تقليل المدخرات الإختيارية للأفراد والعائلات والأثر السلبي علي الادخار القومي يظهر عندما يكون انخفاض المدخرات الإختيارية اكبر من الزيادة في الإدخار الاجباري .

⁽¹⁾ د. طارق فاروق الحصري وآخرون ،المرجع السابق ، ص 146 .

⁽²⁾ د. طارق فاروق الحصري وآخرون ، نفس المرجع ، ص 154.

⁽³⁾ د. طارق فاروق الحصري وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 154.

ب- الإثر علي ميزان المدفوعات :- يؤدي التضخم إلي ارتفاع اسعار السلع والخدمات في الداخل مما يؤدي إلي صعوبات في التصدير . وفي ذات الوقت يشجع علي زيادة الاستيراد.ويؤدي الي عجز ميزان المدفوعات والعجز في ميزان المدفوعات يدفع الدولة إلي استهلاك مواردها من النقد الاجنبي واحتياطياتها النقدية الدولية، حتي أنها قد تعجز بعد ذلك عن تدبير الموارد الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد مستلزمات الإنتاج، فتحدث اختناقات في مراكز الإنتاج المحلية ، اي تقل قدرة القطاعات الإنتاجية علي انتاج السلع والخدمات؛مما يدفعى الأسعار إلي مزيد من الارتفاع .

ج- إن التضخم يشوه هيكل الاستثمارات بحيث ينحاز إلي أشكال غير مفيدة لكنها ذات وقاية عالية من آثار التضخم كما أنه يقلل من أحجامه ومجالاته، لما يحدثه من تأثير سلبي علي كل من التكاليف وتقديراتها وكذلك الإيرادات، ثم انه يقلل من المدخرات التي هي مصدر التمويل الحقيقي للاستثمارات، كذلك فإنه يسئ ويشوه من تخصيص الموارد حيث يحول دون جهاز الأسعار و ارسال الارشادات الصحيحة لمتخذي القرار الإنتاجي والاستهلاكي .

د- اثرعلي الاستثمار :-عندما ترتفع اسعار المنتجات نتيجة للتضخم وتصبح سمة لصيقة بالاقتصاد القومي.يتوقع المستثمرون اتجاها نحو ارتفاع الاسعار مما يؤثر علي اختبار نوعية الاستثمارات التي تتميز بسرعة دوران رأس المال وارتفاع الاسعار واضح في معدل الربح والعمل علي تكوين المخزونات السلعية واعادة بيعها بسعر اعلي وحتى أرباح قدرية كبيرة وهنا نجد ان التضخم مسؤول عن إساءة تخصيص الموارد الاقتصادية المادية والبشرية. وفي المقابل تحظى الاستثمارات طويلة الاجل باهتمام

قل مما يضعف فرص النمو الاقتصادي للمجتمع.

2- الآثار النقدية:

الزيادة المستمرة في الاسعار تفقد الثقة في وظيفة النقود كمقياس للقيمة . كما تدفع لعدم الاحتفاظ بالنقود في حالة سيولة وبالتالي تقل او تنعدم طبقة المخزون للقيمة . وفي بعض الحالات التضخم الجامح يفضل الافراد اجراء المبادلات عينا وليس نفدا . وهنا تفقد النقود وظيفتها الثالثة كوسيط للتبادل ونظراً لارتباط ظاهرة التضخم بأنخفاض القوة الشرائية للنقود فيقل الميل للاستهلاك. وعادة يفضل الافراد الأصول العينية علي النقود تفقد قيمتها ووظائفها يوم بعد يوم.

3- الآثار الاجتماعية :

يؤدي التضخم الي التأثير في توزيع الدخل بين الطبقات والفئات الاجتماعية وبالاخص محدودي الدخل لأنها تغير بطريقة عشوائية وظالمة اوضاع الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية لهم.

ويمكن القول ان المضارين من التضخم هم اصحاب الدخل الثابتة ومنهم اصحاب المعشات والمؤجرون والمدخرون وكاسبو الأجور والمرتيبات بالحكومة والقطاع العام وذلك لتحديد دخولهم بشكل مسبق لصعوبة تغييرها بمرونة . وحتى في حالة تغييرها فتكون اقل من معدل تغير المستوى العام للأسعار اما أبرز المستفيدين من التضخم فهم اصحاب المشوعات التجارية والصناعية و الحرفية ذلك ان دخولهم تتغير بالزيادة مع تغير مستوى الاسعار لأعلي وبالتالي يزداد نصيبهم من الدخل القومي⁽¹⁾.

ويمكن القول ان التضخم يعيد توزيع الدخل لصالح اصحاب المرتفعة علي حساب الدخل الثابتة والمحدودة . وينال من الضعفاء اقتصادياً بتميز الاقويا اقتصادياً . كما انه في ظل التضخم تتلاشي الرغبة في العمل الجاد ويزيد التفاوت الاجتماعي ويبحث الجميع عن المكسب السريع وتضعف القيم الاجتماعية بعد ما تنتشوه المفاهيم الاقتصادية. وتتآكل ثروة الطبقة المتوسطة وتنتفشى ظاهرة الفساد الاداري والرشوة وتظهر معاملات السوق السوداء في محاولة ياسة لتصحيح العلاقات التي تتم في إطار التوزيع غير العادل للدخل القومي.

سادساً: السياسات العلاجية للتضخم:

ان الإجراءات اللازمة والكفيلة بمعالجة ظاهرة التضخم يمكن تقسيمها الي ثلاث اقسام مهمة⁽²⁾ :

1- السياسات العلاجية للتضخم الناشئ من جانب الطلب:

وتهدف هذه السياسية إلي الحد من الزيادة في الطلب الكلي علي السلع والخدمات سواء بإستخدام أدوات السياسة النقدية و/او أدوات السياسة المالية.

(1) د. طارق فاروق الحصري وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 158.

(2) أ.د. رمضان محمد مفاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 340.

غير أن هذه النوع من التضخم يمكن علاجه أولاً وقائياً قبل حدوثه بمحاولة تفاعلي العوامل المتسببية فيه . فعند الاقتراب من التوظف الكامل يجب الحد من الزيادة في الطلب الكلي عن طريق ترشيد الاستهلاك (أو الحد من زيادته) وكذلك الحد من زيادة الاستثمار في ظل تحقيق التوازن في كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ، مع اتخاذ سياسات نقدية وإئتمانية متشددة من قبل البنك المركزي .

ويري النقديون أنه في ظل حدوث التضخم يجب اتباع سياسية نقدية انكماشية تضمن تخفيض حجم الائتمان ومن أهم أدوات هذه السياسة مايلي:

- قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم و / أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني و / أو الدخول كبائع في سوق الأوراق المالية . هذه الأدوات الكمية للسياسة النقدية تحد من قدرة البنوك علي منح ائتمان ومن الزيادة في عرض النقود مما يحد من الزيادة في عرض النقود مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي .
 - رفع أسعار الفائدة علي الودائع ، مما يشجع علي زيادة الادخار من الاستهلاك ، ومن ثم يفوق زيادة الطلب الكلي .
 - تغطية عجز الموازنة العامة للدول من خلال موارد حقيقية وليس من خلال الإصدار النقدي.
 - ربط معدل الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع النمو في الناتج المحلي الحقيقي .
- بينما يري الكينزيون الجدد ضرورة إتباع سياسة مالية انكماشية تحد من زيادة الطلب الكلي ومن أهم أدوات هذه السياسة مايلي :
- ترشيد الانفاق العام.
 - رفع معدلات الضرائب الحالية واستحداث ضرائب جديدة تحد من القوة الشرائية المتزايدة لدى الافراد .
 - استخدام أسلوب الضرائب التصاعدي التي تعمل علي امتصاص القوة الشرائية من الشرائح ذات الدخل المرتفعة .

ولكن الوضع بالنسبة للدول النامية يتطلب كثيراً من الحكمة ولا يمكن أن تطبق هذه السياسات بالشكل المناظر لما يمكن أن يحدث في الدول الغربية المتقدمة . فكثير من الدول النامية تعاني من جمود الهيكل الإنتاجي بسبب العوامل الهيكلية ، ولذا فإن إتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية سيؤدي إلي

مزيد من الركود . وبالتالي يجب إتباع سياسات نقدية و مالية حكيمة في الأجل القصير تعالج بعض العوامل الهيكلية وتسمح بنمو الناتج الحقيقي في كل من الأجل القصير والطويل ويتم ذلك في ظل معدلات مقبولة ومتوقعة للتضخم . ولذا يجب التفرة بين زيادة الطلب الكلي الراجعة إلي عوامل نقدية بحتة و تلك الراجعة إلي عوامل حقيقية. ففي الحالة الأولى يمكن استخدام سياسات مالية و نقدية انكماشية متشددة . بينما استخدام مثل هذه السياسات في الحالة الثانية سيؤدي إلي ركود اقتصادي يغلق الباب أمام إمكانية زيادة الناتج القومي الحقيقي . ولذا يفضل في هذه الحالة الأخيرة استخدام سياسات ائتمانية ومالية تسمح بعلاج العوامل الهيكلية المعرقة لنمو الناتج الحقيقي (مثل إعطاء أولوية للمشروعات الاستثمارية التي يتوقع منها مساهمة كبيرة في تنمية الناتج الكلي الحقيقي علي مدى الأجل الطويل).

2- السياسات العلاجية للتضخم الناشئ من جانب العرض:

تهدف هذه السياسات إلي زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات سواء باستخدام أدوات السياسة النقدية و / أو أدوات السياسة المالية التوسعية.

بالنسبة للدول المتقدمة يرى البعض أنه لا ضرورة للتدخل لعلاج الركود التضخمي ، حيث قد يستعيد التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل ، لأن زيادة معدل البطالة عن المعدل التضخمي ستؤدي إلي انخفاض معدلات الأجور ومن ثم تكاليف الإنتاج وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي مرة أخرى إلي جهة اليمين ونعود مستوى العام للأسعار السابق للأسعار السابق علي حدوث التضخم .

بينما يرى البعض الآخر أن عملية استعادة التوازن تلقائياً تتطلب فترات زمنية (عامين أو ثلاثة أو أكثر) نظراً لوجود عوامل معرقة لهذه العملية مثل التوقعات المعاكسة وعدم استجابة العمال لتخفيض الأجور . لذا يجب إتباع سياسة نقدية توسعية تزيد من الطلب الكلي من اجل التخلص من الركود القصير. غير أن هذه السياسة سيرتب عليها زيادة عرض النقود المصحوبة بانخفاض أسعار الفائدة مما يؤدي إلي ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ويمكن معالجة هذا الارتفاع في الأسعار في الأجل الطويل ، والرأي السابق يجد تأييداً في الواقع العلمي.

أما بالنسبة إلى الدول النامية ، فإن الوضع يختلف كثيراً . ذلك أن التصفية الذاتية للركود التضخمي غير متوفرة في هذه الدول علي الأقل للسببين التاليين⁽¹⁾:

أ-لايعمل النشاط الإنتاجي عند مستوى التوظيف الكامل أو حتي قريباً منه.
ب-لا تعمل أليات السوق والتوازن في البلدان النامية بنفس الطريقة التي تعمل بها في الدول المتقدمة ، ولذا فإن استعادة التوازن التلقائي سيتطلب فترة زمنية طويلة للغاية.

أما استخدام السياسة النقدية التوسعية فيترتب عليه عدة مخاطر أهمها الآتي :

أ-ستؤدي زيادة العرض النقدي (في ظل جمود الجهاز الإنتاجي) إلي ارتفاع المستوى العام للإسعار دون زيادة الناتج القومي الحقيقي .

ب-إساءة استخدام الزيادة النقدية مما يزيد الوضع سوءاً مقارنة بالدول المتقدمة .

ولذا يتطلب علاج صدمات العرض التضخمية بالدول النامية الآتي :

أ-سياسات أجنبية تربط بين الزيادة في الأجور و الزيادة في الأنتاجية وتعالج الاختلال بينهما.

ب- التخلص من البطالة المقنعة في عدد من القطاعات مثل القطاع العام .
ج-استغلال الطاقات العاطلة في المشروعات ، لأن هذا يسهم بصورة كبيرة في زيادة الناتج والعرض الكلي و لا يترتب عليه زيادة كبيرة في الإنفاق أو الطلب الكلي .

د- الاهتمام بمشروعات القطاعات السلعية التي تسهم مباشرة في زيادة العرض من السلع ، وخاصة في الأنشطة التي تنتج سلعاً ضرورية يزداد الطلب عليها بمعدلات كبيرة مثل المنتجات الزراعية.

هـ - سياسات طويلة الأجل تعمل علي إحلال المواد الأولية و الوسيطة المحلية الرخيصة بدلا من تلك المستوردة الغالية الثمن . وتطبيق تقنيات جديدة تخفض من نسبة مساهمة هذه المواد المستوردة في المنتجات النهائية .

و- تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية وتهيئة المناخ الملائم لها حيث يترتب علي ذلك زيادة الناتج والعرض الكلي من السلع والخدمات في السوق المحلي .

(1) أ.د. رمضان محمد مفاد ، المرجع السابق ، ص 347.

ز - سياسات هيكلية تعالج العجز في ميزان المدفوعات بحيث تشجع الصادرات وتحد من الواردات من جهة . ومن جهة أخرى تعمل هذه السياسات علي تنويع هيكل الإنتاج و الصادرات الأمر الذي يترتب عليه تقليل التقلبات في الاقتصاد وزيادة قدرته علي التكيف مع التقلبات العالمية وبالتالي التخفيف من حدة التضخم المستورد .

ح- يمكن أن تلعب السياسات النقدية التوسعية دوراً ثانوياً مساعداً وليس دوراً رئيسياً

3-السياسات العلاجية للتضخم الناشئة عن التغذية النقدية:

هناك اتفاق علي أن مواجهة هذا التضخم يتطلب إتباع سياسة نقدية انكماشية من أجل تخفيض أو بطاء معدل الزيادة في الطلب الكلي ، ومن ثم خفض معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار . و لكن الواقع العلمي ليس بهذه السهولة ، حيث تلعب قوي التوقعات وغيرها دوراً معكساً .

وسوف يصحاب هذا العلاج النقدي تلقائياً ارتفاع سعر الفائدة الذي يحدث الأثار التالية :

أ- يخفض من حجم الأستثمار مما يؤدي إلي انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار .

ب- يزيد من تكاليف التمويل والإنتاج مما يؤدي إلي نقص العرض الكلي وارتفاع المستوى العام للأسعار .

وتتوقف المحصلة النهائية لكل من الأمرين السابقين علي مرونة الطلب علي القروض . فإذا كانت هذه المرونة منخفضة ستضطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلي الاقتراض مهما ارتفع سعر الفائدة. وبالتالي لن ينخفض الاستثمار (ومن ثم الطلب الكلي)، بل سترتفع تكاليف الإنتاج بدرجة كبيرة تؤدي إلي ارتفاع المستوى العام للأسعار ، والعكس صحيح . خاصة وأن ارتفاع سعر الفائدة قد لا يؤثر علي استثمارات المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تمول نفسها ذاتياً ، وبالتالي لن ينخفض كل من الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار .

غير النقديين يرون أن الأثر التضخمي لسعر الفائدة غالباً ما تمول نفسها ذاتياً ما يحدث لمرة واحدة ، ولكن انخفاض العرض النقدي سيخفض من حجم الناتج والزيادة في معدلات الإيجور النقدية مما يعني السيطرة علي أهم العوامل المغذية للتضخم .

أما بالنسبة للدول النامية فقط طبقت في العقدين الإخرين من القرن الماضي بعض برامج للإصلاح الاقتصادي مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي ، وكانت هذه البرامج تحتوي علي العناصر الأساسية للسياسة النقدية الانكماشية⁽¹⁾.

(1) أ.د. رمضان محمد مفاد ، المرجع السابق ، ص 348.

المبحث الثاني: البطالة:

أولاً : ماهية البطالة :

تظل البطالة وأزمة سوق العمل من أهم القضايا الاجتماعية التي تحتل مكاناً بارزاً في وسائل الاعلام المختلفة و أحدثتنا اليومية لما لهذه الظاهرة من أثار حادة علي المجتمعات الإنسانية و التي تترجم إلي تبعات سلبية علي المجتمعات متمثلة بأنواع الجرائم والاضطرابات النفسية والعصبية علي المتعطلين عن العمل. والبطالة تترك اثاراً اقتصادية سلبية علي المجتمعات .

تعرف البطالة علي انها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل من مجتمع ما ، برغم القدرة و الرغبة في العمل و الانتاج⁽¹⁾.

البطالة un employment هي عدد الافراد الذين يرغبون في العمل ويبحثون عنة لا يجدونه.

ثانياً : انواع البطالة⁽²⁾:

1 - البطالة الإحتكاكية: frictional unemployment

تعتبر البطالة الإحتكاكية نوع من النوع البطالة الإختيارية ، حيث يرغب الأفراد في بعض الأحيان في الإنتقال من عمل لآخر ، للحصول علي دخل أعلي او ظروف أفضل للعمل يمكن للفرد فيها رفع قدرته وكفائه الانتاجية ، وقد تكون هناك وظائف متاحة ولكن ليست هي الوظيفة التي يبحث عنها الفرد الذي يدخل سوق العمل لأول مرة ولذلك يرى الإقتصاديون ان مصطلح البطالة الاحتكاكية search unemployment and wait يمثل في البحث عن او انتظار وظيفة مناسبة unemployment

وبعد أن يجد الفرد الوظيفة التي يرغب فيها ويسعي إليها، يبدأ في إتخاذ الإجراءات للإنتقال إليها ، فالفترة بين في إتخاذ الإجراءات للإنتقال إلي العمل الجديد والإنتقال الفعلي إليه ، يعتبر الفرد في حالة بطالة .

(1) عبد الناصر العبادي ، مرجع سبق ذكره ، 140.

(2) نعمة الله نجيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 236.

وقد تكون هذه الفترة صغيرة (يوم او يومين...) فيري البعض إهملها ، ولكن يجب ان لا يغيب عن بالنا الهدف الاساسي للاقتصاديين ، وهو الإستخدام الكامل والإمتل لجميع الموارد الإقتصادية المتاحة_ ومنها عنصر العمل_ لجعل المشكلة الاقتصادية اقل حدة.

كما ان البطالة الاحتكاكية قد تعود بالفائدة علي الاقتصاد القومي ، فالإنتقال من مكان عمل ذو عائد أقل حيث الانتاجية منخفضة ، إلي مكان عمل اخر ذو عائد أعلى حيث الإنتاجية مرتفعة ، يؤدي بالتالي إلي زيادة الناتج القومي الحقيقي للمجتمع ككل ، علماً بأن هذا الوضع لا ينطبق علي العديد من الدول النامية حيث يقضي الشباب العديد من السنوات بحثاً عن أي وظيفة تتقارب مواصفاتها معة ومع ذلك قد يجدها وقد لا يجدها .

2-البطالة الجزئية : underemployment

وتتمثل البطالة الجزئية في عدد الأفراد الذين يعملون عدداً من ساعات العمل أقل من ساعات العمل المقررة وقد يحدث هذا يومياً او إسبوعين أو خلال فصول السنة (مثل مواسم الزراعة، صناعة البناء حيث تقل خلال موسم الشتاء) وتسمى هذه البطالة الموسمية unempoyment seasonal، وبوجه عام إذا لم يتم إستغلال طاقة الفرد الإنتاجية بالكامل فيدخل هذا في إطار البطالة الجزئية .

3- البطالة الهيكلية : structural unemployment

إن البطالة الهيكلية تنشأ نتيجة وجود فجوة بين المهارات والخبرات المطلوبة لشغل الوظائف والمهن المختلفة وبين المهارات والخبرات المعروضة من جانب أصحاب الأعمال⁽¹⁾.

فالتغير في التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلي التغيرات في أذواق المستهلكين ورغباتهم يؤدي إلي زيادة الطلب علي بعض المهن ونقص الطلب علي مهن أخرى وقد يصل الأمر أن يصل علي بعض المهن إلي الصفر ، فعلي سبيل المثال إختفاء إرتداء الطرايش أدى إلي القضاء علي هذه الصناعة ومن ثم إنعدام الطلب علي صناع الطرايش ، كما ان تزايد وتعدد إستخدام الحاسبات الالية أدى إلي نقص الطلب وتعدمها علي العديد من المهن مثل ضاربي الآلات الكاتبة بالشكل التقليدي ، فالبطالة الهيكلية تتمثل في عدم التوافق بين المهارات و الخبرات المطلوبة (وهذه المهارات

(1) نعمة الله نجيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 237

تتكون من مستويات تعليمية ،مستويات تدريبية ، مستويات خبرية) وبين المهارات والخبرات المعروضة .

وقد تظهر البطالة الهيكلية بوضوح في الفترة الطويلة ، وتعتبر من اشد أنواع البطالة خطورة ولا سيما في الدول النامية حيث يتطلب علاجها تغيير في نظم التعليم والتدريب و الخبرات هذا بالتغيير في نظم التعليم والتدريب و الخبرات هذا بالإضافة إلي إجراء عمليات التدريب التحويلي من مهن إنقرض الطلب عليها إلي مهن أخرى زاد الطلب عليها هذا بإفتراض إمكانية ذلك فنيا، كما ان علاج البطالة الهيكلية يحتاج إلي امكانيات مالية وفنية قد لا تتوفر للدول النامية.

4-البطالة الدورية : cyclical unemployment

وهذا النوع من البطالة يظهر نتيجة الدورات الإقتصادية وعلي وجه التحديد في مرحلة إنكماش النشاط الإقتصادى من الدورة الإقتصادية ، ففي مرحلة الإنكماش يقل الإنفاق الكلي ومن ثم الطلب الكلي علي السلع والخدمات ، يضطر المنتجون إلي تخفيض الإنتاج و الإستغناء عن جزء من عنصر العمل مما يؤدي إلي تخفيض الإنتاج و الإستغناء عن جزء من عنصر العمل مما يؤدي إلي زيادة البطالة ولذلك تسمى البطالة الدورية أي انها ناتجة عن نقص الطلب.

والدول التي تأخذ بنظام الإقتصاد الحر هي اكثر الدول تعرضا للتقلبات ومن ثم للدورات الإقتصادية بينما النظم الإقتصادية التي تأخذ بالتخطيط الشامل هي أقل النظم تعرضا للدورات الإقتصادية ، ولاشك أن الدول النامية تتأثر بمايصيب الدول المتقدمة من تقلبات .

5- البطالة المقنعة : disguised unemployment

وتظهر عندما تتخفض الإنتاجية الحدية إلي الصفر ، أي حينما يمكن سحب عدد من العمال من الإنتاج دون ان ينخفض الإنتاج الكلي.

ثالثاً : قياس البطالة :

إن التعرف علي ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها لبيان حجم المشكلة اي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلي قوة العمل المتاحة ، وهنا يقبلنا نوعان من العقبات الأولي هي اساليب القياس ، والثانية هي مدي وجود قاعدة بيانات وتتعرف علي هذه العقبات .

1- اساليب القياس :

يتم قياس البطالة بناء علي اساليب القياس الدولية والتي تطبق في الدول المتقدمة ودول العالم الثالث علي السوء. وفقاً لأساليب القياس الدولية فإن البطالة الظاهرة هي عدم المساهمة في النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة ، مع توافر القدرة علي العمل والرغبة فيه، ومع البحث الجاد عن العمل خلال هذه الفترة التي يتم فيها قياس البطالة . وقياس البطالة وفقاً لهذا التعريف يؤدي إلي تقدير معدل البطالة بأقل من حقيقتها واختلاف التقديرات بما لايعبر عن الواقع . ويرجع ذلك إلي العديد من الاسباب⁽¹⁾ :

أ - إن عدم التحديد الدقيق لكل عنصر من عناصر العمل تعريف البطالة وفقاً لأساليب القياس الدولية يؤدي إلي اختلاف اسلوب القياس من دولة إلي اخري بل يختلف داخل الدولة من وقت لآخر .

ب - طبقاً لأساليب القياس الدولية المتبعة يعتبر الفرد مساهماً في النشاط الإقتصادي إذا كان يعمل لمدة ساعة واحدة علي الاقل خلال الفترة المرجعية وبالتالي يعتبر مشتغلاً وليس عاطلاً وتكون معدلات البطالة في ادنى حد لها وهذا غير مطابق للواقع . فالفرد قد يعمل لفترة مؤقتة ومحددة ، وهنا لايعتبر مشتغلاً .

ج - وفقاً لإساليب القياس الدولية يشترط لاعتبار الفرد متعطلاً و جوب البحث الجاد عن العمل خلال الفترة المرجعية ، مما يؤدي إلي تقدير معدلات البطالة بأقل من الواقع ، حيث ان جانبا كبير امن قوة العمل في الدول التي تزداد فيها معدلات البطالة وتقل فرص العمل لا يبحثون عن العمل لاعتقادهم انهم لا يستطيعون الحصول عليية فهم في حالة بطالة يائسة . ولا تدخل هذه الطائفة ضمن تعداد البطالة مما يؤدي إلي انخفاض معدلات البطالة.

د- بناء علي الاساليب الدولية يتم قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بالعمل في المنزل باعتبارها مشتغلة مما يؤدي إلي تقرير منخفض لبطالة الإناث في الدول المتقدمة بواسطة معايير مطورة لإدخار بعض أنشطة الإناث في القياس . اما في دول العالم الثالث فإن عمل المرأة في الأنشطة المنزلية لا يتم قياسه ، وبالتالي يصعب مقارنة معدلات البطالة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة رغم إستنادها نظرياً إلي اساليب واحدة لقياس البطالة .

(1) د. طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره ، ص 166.

لكل هذه الاعتبارات فإن أساليب القياس الدولية المتبعة لقياس البطالة غير دقيقة في التعبير عن حقيقة البطالة في دول العالم الثالث.

2- قاعدة البيانات :

ان توفر قاعدة بيانات مفصلة ودقيقة عن قوة العمل ببقسميها المشتغلين و المتعطلين من حيث اعدادهم واعمارهم وتعليمهم وسبب التعطل واماكن وجودهم ضرورة للوقوف ابعاد ظاهرة البطالة⁽¹⁾ .

ربعاً: اسباب البطالة:

تعتبر البطالة مشكلة عالمية ، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة ، والنامية علي السوء ، إن البطالة مظهر من مظاهر التحلل في البناء الاقتصادي ، وقد لخص علماء الاجتماع والاقتصاد اسبابها في عدة نقاط منها :إنخفاض تكلفة التعليم في مرحلة المختلفة مما أدى إلي زيادة الطلب علي التعليم ، وسياسة التوظيف ، كذلك إنشاء العديد من المعاهد والجامعات الخاصة التي لا تحتاجها سوق العمل ، و العلاج يتمثل في المقام الأول بالاهتمام والتركيز علي الصناعات الصغيرة، والاستمرار في تمليك الاراضي الصحراوية القابلة للزراعة للشباب ، وكذلك تغيير نظام التعليم ليواكب سوق العمل . و اذا كان القطاع الحكومي أمناً لمن يريد العمل به ، إلا انه لن يحقق للشباب احلامه البسيطة ، والقطاع الخاص ملئ بالفرص المجدية يمكن للشباب ان ترضي طموحة من خلالها ، ولاينتظر في طابور العمل. ولكن ما العمل امام ارقام الخريجين التي تصل سنويا الي مايقارب المليون . والقطاع الحكومي مكس بلعمالة ، وما يستطيع ان يقوم به فرد يقوم به عشرون فرداً . في إطار مواجهة ازمة البطالة ترتكز السياسة الاجتماعية علي ثلاثة محاور هي التنمية البشرية و العدالة ومواجهة الفقر ، لتحقيق ذلك تتبنى وزارة الشؤون الاجتماعية منظومة متكاملة من البرامج منها برنامج التضامن الاجتماعي وتحويل الفئات التي تحتاج للمساعدة إلي فئات منتجة تعتمد علي ذاتها⁽²⁾ .

(1) د. طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره ، ص 166.

(2) د. خالد محمد الزوادي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل ، مجموعة النيل العربية ، ط1 ، 2004م ، ص 51

خامساً: تكاليف (آثار) البطالة :

إذا كنا قد تعرضنا بالشرح لتعريف البطالة وأنواعها ، إلا أن الأهم من هذا هو التعريف علي تكاليف البطالة وأثارها الإقتصادية وغير الإقتصادية علي المجتمع ككل والتي سنتناولها فيمايلي⁽¹⁾:

1- إن التكاليف الإقتصادية للبطالة تتمثل في الفاقد من السلع والخدمات التي ضاعت علي المجتمع ولم يتم الاستفادة منها نتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية لجميع الأفراد في سن العمل الراغبين فيه و الباحثين عنه، أي وجود عناصر انتاج عاطلة ، ويمكن قياس هذا الفاقد بما يسمى فجوة الناتج القومي الإجمالي gross national product gap ، وهي عبارة عن الفرق بين الناتج القومي الفعلي actual g.n. p و الناتج القومي المحتمل potential يعرف الناتج القومي الفعلي بأنه القيمة النقدية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها فعلا في مجتمع معين عادة ما يكون السنة ، ويعرف الناتج القومي المحتمل بأنه أقصى قدر من السلع و الخدمات التي يمكن للمجتمع أن ينتجها خلال فترة زمنية معينة عادة ما يكون السنة ، ويعرف الناتج القومي المحتمل بأنه أقصى قدر من السلع والخدمات التي يمكن للمجتمع أن ينتجها خلال فترة زمنية معينة لو تم تشغيل جميع عوامل الإنتاج المتاحة تشغيلاً كاملاً وامثالاً ، وكلما نقص الناتج القومي الفعلي عن الناتج القومي المحتمل زاد الفاقد من السلع والخدمات التي ضاعت علي المجتمع وبالتالي زادت حدة المشكلة الأقتصادية ، فالعلاقة بين معدلات البطالة وفجوة الناتج القومي الإجمالي علاقة طردية ولقد أوضح الإقتصادي آرثر أوكن arther okun ، العلاقة العددية بينهما بما سمي بقانون أوكن okuns law، ويرى أن كل زيادة في معدلات البطالة بمقدار 1% تؤدي إلي زيادة فجوة الناتج القومي بمقدار 2,5% .

وإذا أضفنا أن العنصر البشري هو عنصر الإنتاج الوحيد الغير قابل للتخزين أي أن الطاقات المتاحة من العنصر البشري لولم يتم إستخدامها فوراً ستفقد للأبد ولا يمكن تخزينها وإستخدامها عند الحاجة إليها مثل المواد الأولية وراس المال ، ولهذا يمكن القول أن البطالة تمثل خسارة حقيقية لا يمكن تعويضها مستقبلاً .

2- إن تزايد البطالة يفرض علي الولة أن تقوم بدورها في العناية بهؤلاء العاطلين وأسرههم ويتشمل هذا في إعانات البطالة والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة لمن فقدوا عملهم أو يبحثون عنة ولايجدونة

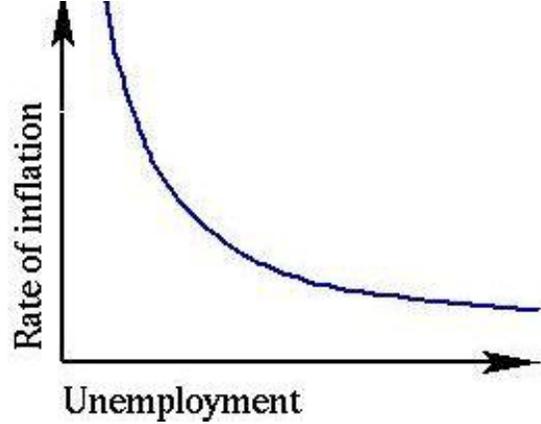
(1) نعمة الله نجيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 240.

، هذه الإعانات تتطلب إمكانيات مالية قد تعجز الدولة ولاسيما الدول النامية عن توفيرها ، وحتى إن توفرت هذه الإمكانيات المالية ستكون علي حساب القصور في تنمية مجالات أخرى .

3- إذا أضفنا إلي ما سبق ما يتحملة المجتمع من آثار إجتماعية وسياسية نتيجة وجود البطالة، حيث تؤدي البطالة إلي إنهيار القيم والأخلاق ، زيادة التفكك الأسري ، زيادة حالات الإنتحار نتيجة لليأس، العديد من الظواهر الإجتماعية والسياسية التي تهدد المجتمع بأسره هذا بالإضافة إلي أن هذه الآثار الإجتماعية يصعب حسابها وقياسها رقمياً في معظم الحالات .

سادساً:العلاقة بين البطالة و التضخم :

كان موضوع العلاقة بين التضخم والبطالة موضع بحث ودراسة للاقتصادي الإنجليزي فيليبس (a.w. Philips حيث اكتشف هذه العلاقة و أثبتها من خلال مشاهدات تاريخية للعلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التغير في الأجور في بريطانيا، وثبت من خلالها أن تضخم الأجور منخفض حينما يكون معدل البطالة مرتفعاً أي أن العلاقة عكسية بين مستويات الأجور ومعدلات البطالة . وقد وضع ذلك من خلال منحنى سمي بمنحنى فيليبس كما موضح في الشكل(3-1-2)⁽¹⁾.



شكل (3-1) يوضح منحنى فيليبس

منحنى فيليبس يشير الي العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة فحينما يكون التضخم مرتفعاً تكون البطالة منخفضة . ويتم تفسير ذلك بأنة عندما يكون الطلب الكلي في الاقتصاد في حالة زيادة بمعدل كبير فإن المؤسسات ستعمل علي زيادة إنتاجها مما يزيد من الطلب علي الأيدي العاملة ودفع أجور عالية لهم. ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الإيجور ، وهذا بدوره سينعكس

(1) عبد الناصر العبادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 145.

علي الأسعار فتزديدها وبالتالي يخلق التضخم . أما في حالة الركود الاقتصادي فإن الطلب يكون في تراجع ؛ مما يعني تراجع معدل التضخم وتزايد معدل البطالة ، وهناك من يعارض صحة هذه الاستنتاجات، لأن العديد من الدول قد شهدت الحالتين معاً أي (ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة) وسميت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي (stagflation) .

المبحث الثالث: سعر الصرف :

أولاً: ماهية سعر الصرف :¹

من المعروف أن لكل دولة عملتها المحلية وهذه العملة تستخدم في المعاملات الإقتصادية المحلية، ولكن لا يمكن إستخدامها في المعاملات الإقتصادية الدولية ، فلا يمكن للمستورد السوداني أن يدفع قيمة ما يستورده من أمريكا بالجنيهات المصرية وكذلك لا يمكن للمستورد الأمريكي أن يدفع قيمة ما يستورده من السودان بالدولار الأمريكي ، ولذلك كان من الضروري إيجاد علاقة بين الجنية السوداني والدولار الأمريكي وهو ما يعرف بسعر الصرف.

يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة المحلية يلزم التخلي عنها للحصول علي وحده من العملة الأجنبية او هو سعر عملة دولة معينة مقومة بوحدات من عملة دولة اخري

يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم للحصول علي وحده واحد من العملة الاجنبية . اي ان سعر الصرف هو نسبة قيمة العملة الوطنية إلي قيم العملات الأجنبية

ثانياً:انواع سعر الصرف :²

عادة ما يتم التمييز بين عدة انواع من سعر الصرف :

1- سعر الصرف الإسمي : هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو شراء وبيع العملات حسب أسعارها فيما بينها ، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ، ولهذا يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض ، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر علي الامتياز بالنسبة للعملات الاخرى ، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلي اسعر الصرف الرسمى المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي اي السعر المعمول به في الاسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

(¹) رضا صاحب أبو حمد ، الخطوط الكبرى في الإقتصاد الوضعي ، عمان دار مجدلوي 2006م الطبعة الأولى ، ص 312
(²) دكتور عبد المجيد قدي ، مدخل للسياسات الكلية النقدية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر عام 2003م ، ص 103

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر هذا النوع عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحده واحد من السلع المحلية ، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ، فمثلا ارتفاع مداخل الصارات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع الي التفكير في زيادة الصادرات ، لان هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلي أي تغيير في أرباح المصدرين وان ارتفعت مداخل الاسمية بنسبة عالية.

3- سعر الصرف الفعلي : يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية وهو يدل علي مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسة باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية .

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي : الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عباره عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن اجمل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة علي تنافسية البلد تجاه الخارج ، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلي التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

ثالثاً:- العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

توجد هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في سعر الصرف وهي مستويات الأسعار النسبية والتعريفات الجمريكية والحصص تفضيل السلع الاجنبية علي المحلية والأنتاجية . وسبين الان كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل علي سعر الصرف مع افتراض بقاء العوامل الاخرى علي حالها :

وسنفرض اي شي يؤدي إلي زيادة الطلب علي السلع المحلية بالنسبة للسلع الاجنبية يؤدي الي رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها جدا حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شيء يؤدي إلي زيادة الطلب انخفاض قيمة العملة المحلية لان السلع المحلية سيستمر بيعها إلا إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة .

أ- مستويات الاسعار النسبية:

حسب نظرية تعادل القوة الشرائية عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الإنخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقه جيدة ، وعلي العكس إذا ارتفعت اسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض والطلب على السلع المحلية يزداد فيمثل قيمة العملة المحلية نحو الارتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية ، وفي الفترة الطويلة فان ارتفاع مستوى الاسعار في دولة ما (بالنسبة إلي مستوى السعر الاجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها¹.

ب- التعريفات الجمركية والحصص:

إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستورده مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها) يمكن ان تؤثر على في سعر الصرف

ث- تفضيل السلع الاجنبية على السلع المحلية:

إن الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في إرتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلي العكس فإن زيادة الطلب على الواردات يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية .

د- الإنتاجية:

إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فان منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة للإسعار السلع الاجنبية وتظل تحقق أرباحا، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية الارتفاع لان السلع المحلية سيستمر بيعها أكثر من القيمة المرتفعة للعملة ، ومع ذلك فإذا تفهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى فان السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة الي الإنخفاض ، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلي الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها .

(1) دكتور عبد المجيد قدي - المرجع السابق ، ص 106

وأخر ما نصل اليه انه إذا أدى عامل من العوامل السابقة إلي زيادة الطلب علي السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية ، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلي انخفاض الطلب النسبي علي السلع المحلية ، فإن العملة المحلية ستتخفص قيمتها¹ .

رابعاً: كيفية تحديد اسعار الصرف :

نميز ثلاثة حالات

1- الحالة الأولى : هي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل ، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبطة بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة .

2- الحالة الثانية : هي حالة التعويم التي يتم هنا تحديد سعر الصرف عملة البلد في سوق الصرف الحر باستمرار ، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل وانما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب ، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية و النقدية للبلد من جهة اخري ، وتتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ علي النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

3- الحالة الثالثة : هي حالة الارتباط بسلة من العملات ، وهنا إما أن تربط الدول من خمس عملات لكل منها وزن معين ، وتشير هنا إلي أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات علي شكل سلة حقوق السحب الخاصة ، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية كما تعتمد الدول ايضا عملة للتدخل (الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

خامساً: نظم سعر الصرف :

سبق أن ذكرنا أن سعر الصرف يتحدد بالطلب والعرض للصرف الاجنبي ، ويتحدد ثمن التوازن عندما يتساوي الطلب مع العرض ، ومن الممكن أن يتحدد التوازن بينهما دون تدخل جهاز الثمن إذا

(¹) محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر عام 1966م ، ص 111

تدخلت الدولة بإجراءات أخرى من شأنها أن تؤثر في ظروف الطلب أو ظروف العرض بما يحقق التسوية بينهما دون الاعتماد علي سعر الصرف وهذه ما يعرف باسم مبدأ الرقابة علي الصرف ،ومنه يمكن تقسيم نظم الصرف إلي الأتي¹ :

1- نظام سعر الصرف الثابت : يتحقق هذا النظام في حالة الدول التي تأخذ بنظام الذهب، حيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ، ويترتب علي احتفاظ كل دولة بسعر للذهب أن يظل سعر العملات المختلفة ثابتا ، ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب لا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابت ، لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات يكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم بيعة لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلي الاصل ، ومع ذلك فإن هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائما ، وتكون هناك في الواقع حدود يتغير خلالها سعر الصرف، وهذه الحدود ما تعرف بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب، ويتضح من ذلك أن بيع وشراء الذهب يتم وفق سعر صرف عملة كل دولة أي يصدر إلي الدولة التي يرتفع فيها سعر صرف عملتها ويستورد من دولة التي ينخفض فيها سعر صرف عملتها وهذه الحدود البسيطة التي يتغير داخلها سعر الصرف تتمثل في نفقات الدولة المصدرة للذهب من نفقات نقل وتأمين وغيرها وهذا ما يؤدي بسعر الصرف الي الاختلاف عن سعر التعادل بحدود صغيرة دون أن تؤدي حركات الذهب إلي العودة لهذا السعر، وعلي ذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب تتقلب قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية بين حدين ، حد أعلي يتحدد بنقطة خروج الذهب وحد أداني يتحدد بنقطة دخول الذهب ، ونلاحظ بصفة عامة أن قاعدة الذهب كانت سائدة في اوربا طوال القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الاولي ولكن بين عامي 1924/1930 بدأت بعض الدول تخرج من السيطرة هذه القاعدة إلي واليوم لاتوجد دولة في العالم تسيطر عليها رغم وجود عدد لا يستهان به من الاقتصاديين مازلو غير راضين عن التخلي عن هذه القاعدة ، ولكن الأغلبية العظمي من الاقتصاديين يرجعون التخلي عن هذه القاعدة إلي النتائج السيئة التي حققتها .

2- نظام سعر الصرف المتقلب : إذا هجرت الدولة قاعدة الذهب ولم تلجأ الي التدخل المباشر لتنظيم سوق الصرف ، فإنها تعتمد علي تقلبات أسعار الصرف لتحقيق التوازن فية شأنه شان

(¹) دكتور عبد المجيد - المرجع سبق ذكره ، ص 128

غيرة من الاسواق ، وفي هذه الحالة تتغير اسعار الصرف طبقا لظروف الطلب والعرض بما يؤدي الي تحقيق المساواة بين طلب وعرض الصرف الاجنبي فيتحقق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدى القصير ، كما يتحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدى الطويل عن طريق التغير في أثمان السلع الداخلية في التجارة الدولية ، فزيادة سعر الصرف الاجنبي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) يؤدي الي تشجيع قيمة الصادرات نظرا لانخفاض قيمتها والحد من الواردات نظرا لارتفاع قيمتها ، ويحدث العكس في حالة انخفاض الأجنبي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) وهكذا نري أن سعري ظل هذا النظام قابل للتغير والتقلب حتي يصل إلي السعر الذي يحقق التوازن في المدى القصير والمدى الطويل، وقد ظهرت هذه القاعدة عند خروج الدول الوحدة ثلو الاخري عن قاعدة الذهب وأوقفت أوراقها النقدية للصرف واخذت بقاعدة أخرى وهي قاعدة العملة الورقية الإلزامية ، وفي ظل هذه القاعدة نجد أن سعر الصرف يتوازن عند نقطة تلاقي المنحنيين ، ويكون كل مستوى أعلي من ذلك سوف يؤدي الي حركة نزولية انخفاض سعر الصرف ، وكل مستوى اقل من ذلك الي حركة صعودية أي ارتفاع سعر الصرف وما الإلتطيق لنظرية الطلب والعرض في تحدد اسعار السلع.

3- نظام الرقابة علي الصرف : لجأت الكثير من الدول نتيجة للحرب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية إلي فرض رقابة مباشرة علي سعر الصرف ، وفي ظل هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات ، اي بين طلب وعرض الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد قيمة الواردات والرقابة علي حركات رؤوس الأموال ، فالتوازن في سوق الصرف لايتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما يفى نظام سغري الصرف المتقلب ، ولكن عن طريق التدخل المباشر في ظروف الطلب والعرض ، وجوهر نظام الرقابة علي الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي علي وجوه الطلب الممكنة، وكذلك هذا النظام يعتمد في الواقع علي التميز الاقتصادي سواء بين الدول او بين السلع.

المبحث الرابع: عجز الموازنة:

أولاً: ماهية عجز الموازنة:¹

تعانى معظم الدول النامية من ظاهرة العجز المالى المزمّن في موازنتها العامة . ويرجع ذلك للقصور الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة ، إذ ان معدلات الزيادة في النفقات العامة تفوق معدلات الزيادة في الإيرادات العامة . ويعني العجز المالى ، عدم كفاية مصادر الادخار العام لتغطية اوجة الاستثمار العام ، الامر الذي يعني ضرورة البحث عن مصادر أخرى لتغطية هذا العجز .

تعريف عجز الموازنة هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات علي تغطية النفقات .بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وتتزايد النفقات العامة نتيجة للجهاز الإداري للدولة من حيث عدد القوى العاملة فيه وزيادة العمالة في القطاع الحكومي في البلدان النامية ومنها السودان.

- العوامل الاساسية لزيادة الإنفاق العام.

- الإنفاق العسكري

- التوسع في التكنيك

- التوسع في عملية التنمية وبرامج التنمية

وبشكل عام وفيما يخص الدول النامية نلاحظ إن الاسباب التي أدت إلي تفاقم العجز يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- إتباع بعض الدول النامية سياسة التمويل بالعجز كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية في مجتمعتها عن طريق الائتمانات المصرفية وزيادة الإصدارات النقدية .

2- الإنفاقات الكبيرة الضخمة بتلك الدول علي المجالات العسكرية إضافة إلي المستلزمات السلعية و الخدمية.

(1) دكتور عاطف ولين أندراوس ، الإقتصاد الظلي المفاهيم والمكونات والأسباب والأثر علي الموازنة العامة ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، ص 205

- 3- تدهور القوة الشرائية للنقود مع زيادة حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الاسعار مع وجود مخصصات الدعم السلعي، وارتفاع كلفة الاستثمارات العامة بهذه الدولة نتيجة الفساد الإداري من جهة وعدم تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة في تنفيذ هذه المشروعات .
- 4- الزيادة فيما يخص الرواتب والأجور التي حصلت في بعض الدول وهي زيادة اسمية وليست حقيقية كونها لا تؤدي إلي القوة الشرائية لأفراد المجتمع .
- 5- زيادة خدمة (الفوائد) الديون العامة .

- 6- زيادة الإنفقات الحكومية بشكل عام بتلك الدول(مباني حكومية فاخرة ، سيارات ومكاتب...الخ)
- 7- جمود الضريبة في معظم تلك الدول نتيجة عدم قدرتها على الاستجابة وتقديم السياسات الملائمة التي تعمل علي معالجة الضغوط التضخمية من جهة وانخفاض القوة الشرائية للنقود من جهة اخرى.

ثانياً: أنواع العجز في الموازنة العامة:¹

- أ - اقتصادية: كريط الإستيراد بالتصدير ، والمركزية في إدارة الإستيراد والتصدير .
- ب- نقدية: وأسبابها على مستوى الأسعار السائدة ووجود أسعار خاصة فيما يخص القطاع الأجنبي الخاص بالتصدير،
- ت- مالية: الإعفاءات الضريبية لكثير من المشروعات الاستثمارية دون مبررات موضوعية.
- ث- عدم مرونة الهيكل الضريبي، تخلف النظام الضريبي ، القيود التي كانت مفروضة علي عمليات الاستيراد.

⁽¹⁾ [https:// www. Facbook.com/Pemalink.php?story...fbid....id](https://www.Facbook.com/Pemalink.php?story...fbid....id)

ثالثاً: مصادر تمويل العجز الموازنة العامة واثارها :¹

يحدث في كثير من البلدان عجز في الموازنة العامة حيث يتحول هذا العجز الى مشكلة مرتبطة في كثير من البلدان النامية ويمكن لنا انوضح آثار عجز الموازنة العامة من خلال مصادر تمويلها.

هناك ثلاثة مصادر لتمويل عجز الموازنة العامة:

- 1- التمويل التضخمي (الإصدار النقدي الجديد).
- 2- التمويل عبر إصدار سندات حكومية (أذون الخزنة).

⁽¹⁾ [https:// www. Facbook.com/Pemalink.php?story...fbid....id](https://www.Facbook.com/Pemalink.php?story...fbid....id)

الفصل الثالث

المبحث الأول : بنك السودان المركزي :

أولاً:خلفية تاريخية عن نشأة وتطور بنك السودان المركزي:

إن المتتبع للتطور التاريخي لمسيرة بنك السودان المركزي للفترة ما قبل قيام بنك السودان وحتى الآن، يلاحظ ان تلك المسيرة قد مرت بمجموعة من الفترات والمراحل الفرعية اهمها الآتي⁽¹⁾:

أ-فترة ما قبل قيام بنك السودان:

تميزت تلك الفترة بالاتي كانت بعض وظائف البنك المركزي مقسمة بين وزارة المالية ولاقتصاد ، لجنة العملة السودانية وفرع البنك الأهلي المصري . فقد كانت وزارة المالية تحتفظ بجزء من الارصدة الأجنبية الرسمية وتديرها عن طريق حسابين للجنية الإسترليني والدولار الأمريكي يديرهما علي التوالي البنك الأهلي المصري وبنك باركليز (دي، سي ، أو) . أما لجنة العملة فقد كانت تقوم بمهمة إصدار وإدارة العملة والا احتفاظ بالجزء الأخر من أرصدة البلاد بالعملة الأجنبية كغطاء للعملة . كذلك كان فرع البنك الأهلي المصري يقوم بإدارة الأعمال المصرفية للحكومة الي جانب قيامة بمهمة العمل كمصرف البنوك التجارية

1- هيمنت فروع البنوك الأجنبية سالفه الذكر علي مجمل النشاط المصرفي بالسودان ، وتوجيه التمويل لخدمة قطاع التجارة الخارجية لمصلحة الاستعمار ، وذلك بالتركيز علي تمويل إنتاج المواد الخام لسد حاجات الصناعات البريطانية من قطن وخلافة .

2- لم يكن للسودان عملة وطنية حيث كانت العملتان البريطانية والمصرية هما السائدتان حتي أنشئت لجنة العملة السودانية في عام 1956 حيث أصدرت أول عملة وطنية عام 1958م.

ب- فترة ما بعد الاستغلال :

في هذه الفترة برزة عدة ثوابت دعت إلي انشاء البنك المركزي والتي تمثلت في:

1. ضرورة وجود بنك مركزي وطني لتنظيم عملية إصدار العملة الوطنية.

⁽¹⁾ بنك السودان المركزي، مجلة مؤسستي، الاحتفال بالعيد الخمسون لبنك السودان المركزي(اليوبيل الذهبي) ص1-5

2. الحاجة الملحة لتنظيم السياسات التمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الاقتصاد الوطني.

3. ضرورة إنشاء بنك مركزي لحفظ حسابات الحكومة ويكون مستشاراً لها في الشؤون المالية وتوفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة تأهيل المشاريع التنموية القائمة آنذاك.

4. تبني الحكومة في تلك الفترة برامج طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذا تطلب وجود بنك مركزي يعمل علي جذب المدخرات لداخل الجهاز المصرفي بغرض توفير التمويل اللازم لتلك البرامج.

ج-إنشاء بنك السودان (1) :

مما تقدم اتضح جليا مدي الحاجة لإنشاء بنك مركزي يعمل علي ترقية وتطور الجهاز المصرفي بالسودان ليسهم بدوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي اواخر ديسمبر 1956 تم تشكيل لجنة من بنك الاحتياط الفدرالي الامريكي وهم WEALE OLIVER نائب رئيس بنك الاحتياط الفدرالي الفيدرالي لسان فرانسيسكو رئيساً وعضوية كل من: F . PRIMER AND ALAN R- ANDREW HOLEMS من بنك الاحتياط الفيدرالي لنيويورك لعمل دراسة لإمكانية إنشاء بنك مركزي بالسودان وقدمت اللجنة تقريرها للسلطات المختصة في منتصف مارس 1957م وتمت الموافقة عليية . إلا أنه تأخر صدور قانون بنك السودان حتي عام 1959 وقد تم افتتاح البنك رسمياً في يوم 22 فبراير 1960م .

هذا وقد حددت المادة (5) من قانون بنك السودان لسنة 1959 الأغراض التي من أجلها أنشئ البنك والتي تمثلت في تنظيم إصدار أوراق النقد و النقود المعدنية ، المساعدة علي تنمية نظام مصرفي ونظام للنقد والائتمان في السودان ، والعمل علي استقراره بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلاد علي نحو منظم ومتوازن وتدعيم الاستقرار الخارجي للعملة وأن يكون مصرفاً للحكومة و مستشاراً لها في الشؤون المالية .

واستناداً لقانون بنك السودان لسنة 1959م (بتعديلاته المختلفة) فإن بنك السودان يعتبر مستقلاً عن الحكومة إذ أن إدارته أسندت إلي مجلس إدارة مسؤول عن رسم سياسة البنك وإدارة شؤونه العامة وأعماله. كما أسندت إدارة شئون البنك اليومية للمحافظ ويكون مسؤولاً عنها أمام المجلس. كما نص علي ان بنك السودان هيئة قائمة بذاتها لها شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية وخاتم عام ويجوز لها

(1) محمد سعيد محمد الحسن ، مسيرة بنك السودان ، الملامح التفرد المنهج ، بدون تاريخ نشر ص36.

التقاضي باسمها بصفقتها مدعية أو مدعى عليها .

ومن هنا كان لا بد من أن يستشعر البنك أهمية وضع الهيكل الإداري و الوظيفي وفق الأغراض والأهداف التي من أجلها أنشئ البنك ، وذلك لأن الهيكل الإداري والوظيفي يجب ان يكون ترجمة واقعية وتتنزلاً لتلك الاهداف لأرض الواقع لكي يتمكن البنك من الاضطلاع بدوره بالصورة المطلوبة. علىية فقد تمثل الهيكل الاداري للبنك في إيجاد إدارات تقوم بالوظائف التالية :

1- إصدار النقود .

2- بنك الحكومة ومستشارها المالي .

3- إدارة إحتياطيات البلاد من النقد الاجنبي .

4- بنك البنوك وتمثل ذلك في الآتي :

أ- الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك.

ب- المقرض الأخير للبنوك.

ج- إجراء عمليات المقاصة و التسويات المالية بين البنوك.

د- الإشراف علي البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

5- إصدار السياسة النقدية والتمويلية.

من الطبيعي أنه بعد انشاء بنك السودان أن تولت الادارة شخصيات سودانية ومن ثم تم إعفاء كبار موظفي البنك الأهلي المصري ذوي الجنسيات المصرية بينما تم الابقاء علي بقية الموظفين الذين كانوا يعملون مع البنك الأهلي المصري . والجدير بالذكر أن السيد | مأمون بحيري أول محافظ لبنك السودان ،ونسبة للاختلاف الجوهرى بين طبيعة عمل ونشاط وأغراض البنك الأهلي المصري وبنك السودان فقد ظهرت الحاجة الملحة لموظفين من حملة الشهادات الجامعية ومن ثم تم تعيين عدد مقدر من حملة الشهادات الجامعية الي جانب استيعاب عدد من الموظفين الذين كانوا يعملون في وزارة المالية. وذلك للقيام بأعباء البنك المركزي

ذات الطبيعة الكلية (macro) والتي تختلف في طبيعتها عن عمل ونشاط فرع البنك الاهلي

المصري ذو طبيعة الجزئية (macro).

د - فترة المتغيرات المتلاحقة في مسيرة البنك :

من المعلوم بأن مهام البنك المركزي عند إنشائه قد بنيت علي اساس التوصيات التي تقدم بها خبراء بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي ، التي جاءت متطابقة لمتطلبات النظام الرأسمالي ، وظلت علي ماهي عليية ، حتي جاء انقلاب مايو25 - 1969 وكان وقتها بلامح اشتراكية ، لذلك تبنى بنك السودان تطبيق سياسات التأميم التي أعلنتها الدولة في عام 1970 ، والتي تم بموجبها تأميم كل البنوك الأجنبية بالسودان ، وقد شهدت هذه الفترة (1969-1975) الآتي⁽¹⁾:

1- وضع سياسات تهدف إلي ربط التمويل التتموي بالخطة الانمائية للدولة.

2- توجيه الموارد نحو أهداف معينة تحددتها الدولة .

3- توزيع التمويل علي القطاعات المختلفة وفق اولويات تضعها.

وفي اواخر عام 1975 لاحت بإدارة انتهاج سياسة أكثر إنفتاحاً علي العالم الإشتراكي والرسمالي والإسلامي علي السواء ، لذلك انتهجت الدولة سياسة الاقتصاد المفتوح-*the open-door policy*” ومن ثم تمت دعوة العالم للاستثمار في السودان وتم إصدار قانون تشجيع لاستثمار لسنة 1976. بموجب ذلك سمح بنك السودان للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها بالسودان شريطة لايقبل رأس المال المدفوع عن 10 ملايين دولار ، وانتشرت في هذه الفترة العديد من البنوك ومن ضمنها البنوك الاسلامية .

وخلال الفترة (1960-1983) ظل بنك السودان يستخدم أدوات السياسة النقدية التقليدية الممثلة في التحكم في عرض النقود من خلال استخدام معدلات اسعار الفائدة ، وتغيير نسب الاحتياطي النقدي ، التوجيه المباشر عن طريق وضع حدود قصوي للتمويل (سقف ائتمانية)

في سبتمبر 1983 اصدار بنك السودان منشوراً للبنوك العاملة يمنع فية التعامل بالفائدة ، ومن ثم بدأ تطبيق صيغ التمويل الإسلامية كادوات جديدة لإدارة السياسة النقدية للبنك المركزي . وقد شهدت الفترة الأولى من إسلام الجهاز المصرفي (1984 - 1989) مرونة في تطبيق الصيغ الاسلامية حيث سمح للبنوك في عام 1986 بالعمل أما وفق صيغ التمويل الإسلامية أو العائد التعويضي . واستمر الحال هكذا إلي أن تم الإعلان عن تعميق إسلام الجهاز المصرفي في عام 1990 حيث تم

(1) محمد سعيد محمد الحسن ، المرجع السابق ص48

إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية علي المؤسسات المالية الإسلامية في عام 1992 وألزمت المصارف بإنشاء هيئات رقابة شرعية خاصة بها ، بذلك أصبح بنك السودان يشرف علي نظام مصرفي إسلامي بكاملة وذلك من عام 2004م ، وبدأ في تطوير وتنمية أدوات السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي .

في عام 2005 وبموجب اتفاقية السلام الشامل وخاصة البند (14) من -كول قسمة الثروة - الذي يركز علي البنوك والعمللة والسياسة النقدية التي تم اعتماد قيام نظامين مصرفيين مختلفين (إسلامي في الشمال، تقليدي في الجنوب)، وبذلك أصبح بنك السودان المركزي يشرف علي السياسة واحدة يتم تطبيقها في ظل وجود نظاميين مختلفين ، لذلك تم تأسيس بنك الجنوب السودان المركزي لمقابلة حاجة الجنوب للخدمات المصرفية التقليدية والمساهمة في نشر الوعي المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجنوب.

ثانياً: أدوات بنك السودان المركزي

يستخدم بنك السودان المركزي أليات السياسة النقدية من أجل ضبط سيولة البنوك التجارية ، من أجل توفير الحجم الأمثل للسيولة في الاقتصاد ، وكذلك الحد من قدرة المصارف علي خلق النقود ومن ثم تنظيم عمل المصارف في منح الإئتمان والحد من التضخم وتوجيه للقطاعات ذات الأولوية، ولتحقيق ذلك اتبع بنك السودان عدة اليات خلال فترة الدراسة منها :

1- سياسة السوق المفتوحة

استخدم بنك السودان المركزي عملية السوق المفتوح في بيع وشراء إذونات الخزنة العامة التي تصدرها وزارة المالية في بداية الستينات ، وهي تمثل أداة من أدوات السياسة النقدية التي ترمي إلي امتصاص فائض السيولة وخلق موارد حقيقية لتمويل الموازنة العامة للدولة ، حيث يقوم البنك المركزي بإصدار هذه السندات بقيمة كل سند خمسة إلي امتصاص فائض السيولة وخلق موارد حقيقية لتمويل الموازنة العامة للدولة ، حيث يقوم البنك المركزي بإصدار هذه السندات بقيمة كل سند خمسة ألف جنية أو مضاعفاتة ، ويستحق الدفع بقيمة الأسمية بتاريخ الإستحقاق (مدة قدرها 30 يوماً)، وتكون المبالغ التي تصدرها السندات والباقية ثمن السداد والفوائد المستحقة عليها مضمونة بالإيرادات العامة وواجبة الدفع منها ، ويمكن للحكومة الإقتراض عن طريق إصدار تلك السندات .

وقد تم تعديلها في العام 1969 لتسير بنفس السمات السابقة مع تعديل القيمة الإسمية للسندات بمبلغ عشرة مليون وجنية، وقد إستمر العمل طيلة السبعينات والثمانينات واقتصر في تعامله مع بعض الشركات والمؤسسات وصناديق التأمينات والمعاشات والبنوك مثل بنك الخرطوم/ التأمينات الإجتماعية/ البنك التجاري⁽¹⁾

ثم صدر صكوك التمويل الإسلامي بصدور قانون صكوك التمويل في العام 1995م، وتشمل صكوك التمويل في العام 1995، لتشمل صكوك الإستثمار صكوك القرض والصكوك التجارية ، وهي تتمتع بمزايا عديدة ، لا تخضع الإرباح الناشئة من الصكوك الاستثمارية لضريبة الإرباح وتدفع زكاة صكوك القرض مرة واحدة عند الإسترداد ، كما يخصم ما يقل عن 50% من قيمة الصكوك الخيرية من دخل التبرع الخاضع للضريبة⁽²⁾

ووأصل بنك السودان جهده المتواصل من أجل إيجاد أليات للسياسة النقدية تعمل بكفاءة من اجل خدمة الأهداف الإقتصادية ، وان تكون هذه الأليات متفقة مع الأسس الشرعية . وكانت أول محاولة هي تجربة العائد التعويضي أساسا علي التفريق بين سعر الفائدة الاسمي أو النقدي وسعر الفائدة الحقيقي ، والمقصود بسعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة النقدي مطروحا مئة معدل التضخم ، والعائد التعويضي يساوي سعر الفائدة النقدي بحيث يكون الفائدة الحقيقي صفرا. ولكن تعرضت هذه الفكرة إلي انتقادات شديدة من الجمهور الفقهاء ووصفت بانها محاور لاللتفاف حول تمرير الفائدة ، مما اجبر بنك السودان علي التخلي عنها بعد تطبيقها في فترة محددة⁽³⁾ وعمليات السوق المفتوحة تنقسم إلي عدد من الشهادات .

2-الاحتياطي القانوني:

هونسبة من ودائع الجمهوريه لدى البنوك التجارية طرف البنك المركزي وهي بالتالي تخدم تخدم غرضين رئيسين أولهما المحافظة علي حقوق المودعين وذلك بضمان نسبة مقدرة من ودائعهم وكذلك إستخدام هذه النسبة كأداة للسيطرة علي الإئتمان والنمو النقدي. ففي حالة وجود نمو نقدي (أو سيولة فائضة في الاقتصاد) ترفع هذه النسبة وبالتالي تقل قدرة البنوك في خلق الإئتمان فالإحتياطي

(1) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إدارة السندات الحكومية ، ملف وثائقي رقم (1) اكتوبر 1998.

(2) قانون صفوف التمويل للعام 1995م ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

(3) صابر محمد الحسن – تجربة السودان في مجال السياسة النقدية -بنك السودان -2001ص11

القانوني يقلل الأرصدة القابلة للإقراض في الجهاز المصرفي. والعكس هو الصحيح في حالة وجود ركود إقتصادي (شح في السيولة) فيمكن تخفيض هذه لتشجيع الإئتمان وتحفيز الطلب الكلي في إطار سياسة نقدية توسعية تهدف إلى تحريك جمود الإقتصاد. أول إستخدام لأداة الإحتياطي النقدي القانوني كان في عام 1983م حيث تم تحديد نسبة 10% من جملة ودائع العملاء يحتفظ بها البنك التجاري طرف البنك المركزي . في عقد التسعينات تم التركيز علي هذه الإداة لتقليل تنامي النقود ولكن مع الألفية الجديدة درج البنك المركزي علي تخفيض هذه النسبة بشكل كبير خصوصاً في ظل الأزمة العالمية إلى نسبة 8% .

تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات التي استخدمت بشكل مباشر مخه لتقليل النمو النقدي وبالتالي التأثير علي معدلات التضخم في الإقتصاد السوداني.⁽¹⁾ انظر إلي الجدول أدناه

جدول يوضح بيانات ادوات بنك السودان المركزي وبعض المتغيرات الإقتصادية:

الجدول رقم (1)

السنوات	الإحتياطي القانوني	التضخم	البطالة	سعر الصرف	عجز الموازنة
1998	26%	17.0%	15.1%	ج2.3700	685.8
1999	28%	14.2%	15.7%	ج2.5800	120
2000	20%	7.3%	15.5%	ج2.5735	80
2001	15%	4.3%	14.1%	ج2.6143	180
2002	14%	5.5%	15.8%	ج2.6168	308.8
2003	14%	7.2%	16.3%	ج2.6082	374.9
2004	12%	9.2%	15.9%	ج2.5826	374.9
2005	14%	10.6%	16.2%	ج2.4358	1663.0
2006	13%	6.5%	11.1%	ج2.1715	3178
2007	11%	5.4%	19.4%	ج2.0159	2508.8
2008	8%	14.3%	19.7%	ج2.0913	1277.7
2009	8%	11.2%	20%	ج2.3259	4477.4
2010	8%	13%	20.3%	ج2.4980	7586.1
2011	9%	21%	18.3%	ج2.6769	9429.1
2012	15%	35%	18%	ج3.5737	7722.9
2013	18%	37%	20.3%	ج4.7540	6456.5

المصدر : بنك السودان المركزي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وزارة العمل.

⁽¹⁾ مجلة المصرفي ، العدد السادس والخمسون ، بنك السودان ، يونيو -2010 -ص17

نلاحظ من الجدول رقم (1) إن هناك إنخفاض مستمر لنسبة الإحتياطي القانوني مع وجود تقلبات في التضخم والبطالة في الفترة التي تلت سياسة التحرير الاقتصادي حيث نجد أن في عام 1989 بنسبة 28% ثم بدء الانخفاض في عام 1999م 26% ونخفض بنسبة 20% في عام 2000 أي بنسبة 80% من جملة الاحتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي حيث نلاحظ إن معدل التضخم قد انخفض من 17% في عام 1998 الي 14.3% في عام 1999 ، وكذششلك وجود إرتفاع في معدل البطالة من 15.1 % في عام 1998 الي 7.15% وفي عام 2000 انخفض التضخم إلي 7.3% وانخفضت البطالة الي 15.5% ، وفي عام 2001 قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني إلي 15% حيث انخفض التضخم 4.3% وانخفضت البطالة إلي 14.1% وهذا لا يتفق مع سياسة بنك السودان المركزي حيث العلاقة بين الإحتياطي النقدي القانوني والتضخم علاقة عكسية ونجد ان العلاقة في الجدول علاقة طردية بينهما ، وفي الأعوام 2002 و 2003 نجد ان معدلات الإحتياطي القانوني مستقر 14% واتبعة ارتفاع في معدل التضخم 5.5% وكذلك إرتفاع في معدل البطالة 15.8% ، وفي الأعوام 2004-2007 يلاحظ من الجدول إن هناك تذبذبات في نسبة الإحتياطي القانوني بين الزيادة والنقصان وكذلك التضخم والبطالة وهذه ، وفي عام 2008 وبسبب الأزمة المالية نجد ان نسبة ضالإحتياطي القانوني قد انخفضت الي 8% مطلع الأزمة المالية العالمية في الوقت الذي إرتفع فيه معدل التضخم 14.3% وكذلك البطالة ارتفعت بنسبة 19.7% ويرجع هذا إلي أن الأزمة المالية قد أثرت علي الإقتصاد الوطني حيث نجد أن البنوك التجارية خلال هذه الأزمة المالية اتجهت إلي تمويل القطاعات الاستثمارية بدلا من القطاعات الانتاجية ، وفي عام 2009 -2010 إستقر الإحتياطي القانوني وأنخفض التضخم إلي 11.2% وارتفع إلي 13% وارتفعت البطالة إلي 20% ثم إلي 20.3%، وفي عام 2011 إرتفع الإحتياطي القانوني وأرتفع الي 9% كذلك تبعة إرتفاع في التضخم 21% وخفضت البطالة إلي 18.3% وهذا يتفق مع السياسة ابك السودان المركزي حيث العلاقة بين و البطالة علاقة طردية وهذه يدل ان سياسة البنك المركزي في هذه السنة ناجحة ، وفي عام 2012 - 2013 نجد ان نسبة الإحتياطي القانوني إرتفعت من 15% إلي 18% وتبعة إرتفاع في التضخم من 35% إلي 37% وكذلك البطالة من 18% إلي 20.3% بالنسبة للتضخم نجد وكذلك البطالة من 18% إلي 20.3% بالنسبة للتضخم نجد إن هذه الإلية قد فشلت في تقليل التضخم في الفترة الأخيرة من الدراسة اما بنسبة للبطالة وهذا يعني ان سياسة قد نجحت في تقليل البطالة في

الفترة الأخيرة وفي عام 1998 كان سعر الصرف 37.2 جنية فقد إنخفض 1999 إلى 2.51 جنية وقد سجل إنخفاض سعر الصرف في عام 2001 إلى 2.61 جنية واستقر 2.61 جنية في عام 2002 وسجل سعر الصرف إرتفاع 2.61 جنية في عام 2002 وارتفع إلي 2.60 جنية وثبات نسبة الإحتياطي القانوني عند 14% للأعوام 2002 2003 اما في عام 2004 فقد إرتفع سعر الصرف من 2.60 جنية للعام 2003 إلى 2.58 جنية وانخفض الإحتياطي القانوني وفي عام 2005 إرتفع إلي 2.44 جنية وهناك إرتفع في نسبة الإحتياطي القانوني 14% اما في عام 2006 سجل سعر الصرف انخفاض حيث بلغ 2.17 جنية وأنخفض نسبة الإحتياطي القانوني الي 13% اما في عام 2007 فقد إرتفع سعر الصرف 2.01 برغم من إنخفاض الإحتياطي القانوني الي 11% وسجل سعر الصرف انخفاض في عام 2008 2.09 جنية وظل الإحتياطي القانوني مستقر 8% إلي عام 2010 وفي عام 2009 سجل سعر الصرف إنخفاض حيث بلغ 2.33 وكذلك إنخفض في عام 2010 الي 2.49 جنية وفي عام 2011 إنخفضت الي 2.67 جنية وكان الإحتياطي القانوني 9% وفي عام 2012 انخفض سعر الصرف الي 3.57 جنية وارتفع نسبة الإحتياطي القانوني الي 15% وفي عام 2013 إنخفض سعر الصرف الي 4.75 جنية وارتفع نسبة الإحتياطي القانوني.

3- هامش المربحة:-

تستخدم معظم البنوك المركزية سعر الفائدة وتستهدفه كوسيلة أساسية في السياسة النقدية ، وبالتالي يرفع أو يخفض سعر الخصم حسب أوضاع السيولة في الإقتصاد، ففي حالة وجود نقص في السيولة أو مؤشرات للكساد الإقتصادي يخفض سعر الخصم حتي يتسني للبنوك التجارية أن تتحصل علي إقراض من البنك المركزي وبالتالي تعمل علي توفير السيولة أو منح التمويل والعكس هو الصحيح يتم رفع سعر الخصم في حالة وجود تضخم أو سيولة فائضة في الإقتصاد ، لكن في حالة الإقتصاد السوداني لا تستخدم هذه الألية بسبب أسلمة الجهاز المصرفي ، وفي المقابل يقدم البنك المركزي الضخ السيولي للبنوك التي تعاني من نقص في السيولة أو تواجه ديون معدومة ومخاطر إنتمان أخري يمكن أن تؤدي إلي حالة إفلاس أو انهيار ات مالية تؤدي الي فقدان الثقة في الجهاز المصرفي ككل وليس لبنك أو مجموعة بنوك علي حدة، ويتحصل البنك المركزي بناءً علي ذلك علي نسبة علي نسبة من حصة ارباح البنك السنوية وبالتالي يقوم بوظيفة المقرض، إستخدم بنك السودان هذه الأداة للتأثير علي الطلب علي التمويل المصرفي وبالتالي الحد من تنامي الطلب المحلي الكلي،

وعليه يمكن النظر هذه الألية لقصر فترة استخدامها من ناحية وعدم توفر بيانات دقيقة عن حجم وفترات التمويل ودراجة السداد ومستوى الاحتياطات الإضافية وخلافها من ناحية أخرى، ولكن من الموكد أن دراسة هذه الإلية في إطار بنك مركزي يطبق صيغ التمويل الاسلامية لهو جدير بالدراسة انظر إلي الجدوال أدناه.

جدول يوضح بيانات ادوات بنك السودان المركزي وبعض المتغيرات الإقتصادية:

جدول رقم (2)

السنوات	هامش المربحة	التضخم	البطالة	سعر الصرف	عجز الموازنة
1998	45%	17.0%	15.1%	2.3700 جنية	685.8
1999	27%	14.2%	15.7%	2.5800 ج	120
2000	22%	7.3%	15.5%	2.5735 ج	80
2001	14%	4.3%	14.1%	2.6143 ج	180
2002	16%	5.5%	15.8%	2.6168 ج	308.8
2003	16.3%	7.2%	16.3%	2.6082 ج	374.9
2004	11.2%	9.2%	15.9%	2.5826 ج	374.9
2005	11%	10.6%	16.2%	2.4358 ج	1663.0
2006	11.3%	6.5%	11.1%	2.1715 ج	3178
2007	11%	5.4%	19.4%	2.0159 ج	2508.8
2008	11.8%	14.3%	19.7%	2.0913 ج	1277.7
2009	10.8%	11.2%	20%	2.3259 ج	4477.4
2010	9.8%	13%	20.3%	2.4980 ج	7586.1
2011	9.4%	21%	18.3%	2.6769 ج	9429.1
2012	11.3%	35%	18%	3.5737 ج	7722.9
2013	12%	37%	20.3%	4.7540 ج	6456.5

المصدر: بنك السودان المركزي، وزارة المالية والإقتصاد الوطني، وزارة العمل.

ونلاحظ من الجدول رقم (2) ان هناك إن انخفاض مستمر لنسبة هامش الرباحة مع وجود تقلبات في التضخم والبطالة حيث نجد في عام 1998 كان هامش الرباحة 45% وانخفض بنسبة 26% في عام 1999 وفي عام 2000 انخفضت إلي 22% حيث نلاحظ إن معدل التضخم قد انخفض من 17% في عام 1998 إلي 14.2 في عام 1999 وأرتفعت البطالة من 15.1% الي 15.7 وفي عام 2000- 2001 انخفض هامش الرباحة من 22% 14% وكذلك تبعه انخفاض في معدل التضخم من 7.3 إلي 4.3 وهذا يتفق مع سياسة بنك السودان المركزي حيث إن العلاقة بين هامش الرباحة والتضخم علاقة طردية بينهما ونجد ان العلاقة بين هامش الرباحة في النظرية الاقتصادية علاقة طردية والبطالة أنخفضت من 15.5% الي 14.1% ، في عام 2002-2003 إرتفع هامش الرباحة من 16% إلي 16.3% وتبعه إرتفاع في التضخم من 5.5% إلي 7.2% وكذلك إرتفاع في البطالة من 15.8% إلي 16.3% وهذا ما لايتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص علي وجود علاقة عكسية بين هامش الرباحة والبطالة، وفي الأعوام 2004-2007 يلاحظ من الجدول إن هناك تذبذبات في نسبة هامش الرباحة بين الزيادة و النقصان وكذلك التضخم والبطالة،وفي عام 2008 إرتفع هامش الرباحة إلي 11.8% وتبعه إرتفع التضخم إلي 14.3% وبسبب الإزمة المالية العالمية وكذلك إرتفاع في البطالة 19.7% وهذا يدل علي إن الأزمة المالية قدأثرت علي الاقتصاد الوطني ،وفي عام 2009- 2011 ارتفع وانخفض نسبة هامش الرباحة وتبعه تذبذب بين الإرتفاع والانخفاض في معدل التضخم بصورة مستمرة وكذلك يوجد تذبذب في معدل البطالة بين الإرتفاع و الانخفاض وفي عام 2012- 2013 إرتفع نسبة هامش الرباحة من 11.3% إلي 12% وتبعه إرتفاع في التضخم من 35% إلي 37% وكذلك إرتفاع في البطالة من 18% الي 20.3% وفي التضخم نجد ان هذه الإلية مع السياسة النقدية من ناحية النظرية الاقتصادية وفي البطالة نجد إن هذه الإلية قد فشلت في تقليل البطالة في الفترة الاخيرة من الدراسة وفي عام 1998 كان سعر الصرف 2.37 جنية فقد إنخفض في 1999 إلي 2.51 جنية وقد وسجل سعر الصرف إنخفض في عام 2001 إلي 2.61 واستقر 2.61 في عام 2002 وسجل سعر الصرف إرتفاع 2.61 جنية في عام 2002 وارتفع إلي 2.60 جنية وكذلك إرتفع نسبة هامش الرباحة الي 16% ما في عام 2004 فقد إرتفع سعر الصرف من جنية 2.60 للعام 2003 إلي 2.58 جنية وواصل هامش الرباحة في الإرتفاع الي 16.3 وفي عام 2005 إرتفع إلي 2.44 جنية وهناك إنخفاض في نسبة هامش الرباحة الي 11.2% اما في عام 2006 سجل سعر الصرف إرتفاع حيث بلغ 2.17 جنية

وأنخفض نسبة هامش الرباحة الي 11% اما في عام 2007 فقد إرتفع سعر الصرف 2.01% وإرتفع هامش الرباحة الي 11.3% وسجل سعر الصرف انخفاض في عام 2008 2.09 جنية وقد إرتفع نسبة الهامش الي 11.8% وفي عام 2010 وفي عام 2009 سجل سعر الصرف إنخفاض حيث بلغ 2.33 جنية وكذلك إنخفض في عام 2010 2.49 جنية وفي عام 2011 إنخفضت الي 2.67 جنية وفي عام 2012 إنخفض إلي 3.57 جنية مع أرتفاع في نسبة هامش المربحة 11.3% وقد إنخفض سعر الصرف في عام 2013 الي 4.75 جنية وكذلك اتبعت إرتفاع في هامش الرباحة 12%.

ثالثاً: أهداف السياسة النقدية والتمويلية(200-2013):⁽¹⁾

شهدت السياسة النقدية والتمويلية التي اعتمدها بنك السودان المركزي في عام 1999|2002- والفترة التي أعقبها- تحولاً في طريقة إعداد وصياغة السياسة النقدية والتمويلية، حيث أعدت¹ السياسة في شكل برنامج شامل (متوسط و قصير المدى) وأكدت هذه السياسة علي إزالة القيود في السياسات المصرفية لتتوافق مع السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى ، مثل تحرير سوقي السلع والخدمات ، وتحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وت-فعل دور البنك المركزي في الإدارة المثلي للسيولة ودوره كعمول أخيراً للمصارف مع إخضاع نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية لسياسات وإشراف البنك المركزي وتخصيص نسبة 95% (في السياسة النقدية والتمويلية الشاملة) من إجمالي التمويل للقطاعات ذات الأولوية بما فيها نسبة لا تقل 5% لقطاع الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين وتخصيص نسبة نسبة لا تزيد عن 5% من إجمالي التمويل للقطاعات غير ذات الأولوية وإجازت السياسة بأنة يمكن لأي مجموعة من البنوك تكوين محافظ لتمويل القطاعات ذات الأولوية مع إخطار بنك السودان قبل بداية العمل ، واستمرت ذات الأهداف للفترة التي تلت مرحلة السياسة الشاملة واصبحت محورا لها.

هذا وقد تأثرت كثيراً السياسات التي صدرت بعد عام 2005 | 2006 باتفاقية السلام الشامل التي وقعت في عام 2005 والتي قضت بتأسيس نظام مصرفي تقليدي في الجنوب وفق منطوق المادة (14) من بروتكول قسمة الثروة التي نصت علي تطبيق النظام المصرفي (إسلامي في الشمال

⁽¹⁾ احمد المجذوب احمد علي ، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات والاختيارات السياسية، هيئة الاعمال الفكرية ، الطبعة الاولى، 2013، ص212.

وتقليدي في الجنوب) ، وإنشاء بنك جنوب السودان كفرع للبنك المركزي لتولي الإدارة والإشراف علي النافذة التقليدية في الجنوب علي أن يقوم البنك المركزي لتولي الإدارة علي ان يقوم البنك المركزي بإصدار سياسة نقدية واحدة تكون ملزمة لكل المؤسسات المصرفية والمالية. وأن يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تنفيذ سياسته النقدية ، وأن يكون مسئولاً عن المحافظة علي الاستقرار الاقتصادي (بالمحافظة علي استقرار الأسعار وسعر الصرف) وتحقيق كفاءة النظام المصرفي وإصدار العملة، وبالتالي إتخذت السلطات النقدية بإتخاذ الترتيبات والإجراءات القانونية والادارية لتهيئة النظام لاستيعاب التحولات التي تمت ،وقد عملت السلطات علي صياغة سياسة نقدية وتمويلية تستوعب نظام مزدوج للسياسات الموجهة نحو النظام نحو النظام المصرفي الإسلامي في الشمال وقد رايت عدم تناول السياسات التي تلي النظام المصرفي في الجنوب لأنة نظام مصرفي مبتدئ وليست فيه مؤسسات مصرفية قوية والتعمق النقدي فيه ضعيف بالإضافة إلي انه خرج من النشاط الاقتصادي بالإنفصال علي الاقتصاد السوداني واثرة علي أقتصاد الجنوب .

جاءت السياسات التي صدرت في عام 2007 متوافقة مع السياسات الاقتصادية الكلية بينما جاءت سياسات عام 2008 وواضحة في أهدافها حيث حرصت علي تحريك النشاط الاقتصادي وتوفير الموارد اللازمة للقطاع الخاص للقطاع الخاص لدعم القطاعات الإنتاجية القطاعات ذات الأولوية خاصة القطاع الزراعي ، وقطاع الصادرات غير البترولية وقطاع التمويل الأصغر ، وقطاع الإسكان الشعبي والريفي وركزت سياسات عام 2009 علي المساهمة بإيجابية مع الجهات ذات الصلة لإنجاح برامج النهضة الزراعية الشاملة والتي ترمي إلي زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني واستوعبت كذلك سياسات 2009 تطورات الأزمة المالية العالمية التي يتوقع أن يثاثر بانعكاسها من الموازنة العامة للدولة للقطاع الخاص والقطاع المصرفي ويتطلب هذا اتخاذ إجراءات مرنة ومناسبة لتقليل تلك الأثار واستوعبت سياسات عام 2010 تجاوز الاقتصاد السوداني جزئياً لآثار الأزمة المالية العالمية ، حيث حدث تحسن في الموازنة العامة للدولة ، مما يقتضي مراجعة السياسات النقدية والتمويلية لتساهم مع السياسات الاقتصادية الكلية المقررة بتوفير وزيادة للقطاع الخاص (قصير ومتوسط الأجل) لزيادة مساهمة للعمل في القطاعات الإنتاجية وذات الأولوية في النشاط الاقتصادي بما يحقق النمو المستهدف في الناتج المحلي ، وهذا وقد ركزت سياسات عام 2011 علي الاستمرار في تمويل برامج النهضة الزراعية ، وزيادة الصادرات غير البترولية

وترشيد الاستيراد ، وستكمال برامج قطاع التمويل الأصغر والصغير وذوي البعد الاجتماعي لدعم الشرائح الضعيفة في المجتمع من خلال المؤسسات المعنية .

هذا وقد إعادة ترتيب السياسات النقدية والتمويلية في عام 2012 بعد انفصال الجنوب لتنفيذ أهداف البرنامج الاقتصادي الذي تم اعتماده (2012-2014) لمواجهة الآثار السالبة لخروج موارد البترول المنتج في جنوب السودان من موارد الدولة وكذلك من موارد الاقتصاد السوداني وعلية فقد تم التركيز علي معالجة الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والتراجع المتوقع في موارد الموازنة العامة، وبالتالي معالجة الآثار السالبة المتوقعة علي معدلات نمو الاقتصاد ، ولهذا فقد ركزت هذه السياسات علي تعبئة المدخرات لتوفير الموارد المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة ، مع التركيز علي تمويل إنتاج وتصنيع وتصدير السلع الواردة في البرنامج لتحقيق هدف إحلال الواردات وزيادة الصادرات وبصفة عامة يمكن تلخيص أهم اهداف السياسات - في الفترة محل الدراسة في الآتي :

1. تحقيق الإستقرار الاقتصادي بإدارة وضبط وتنظيم السيولة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية لاستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ودعم إستراتيجية تخفيف حدة الفقر .
2. تعميق إسلام الجهاز المصرفي .
3. تحرير السياسات النقدية والتمويلية .
4. تطوير وترقية أداء الجهاز المصرفي وتوسيع دائرة التعمق النقدي وتعبئة المدخرات القومية .
5. إنشاء وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية .
6. إستخدام التقنية المصرفية وتطوير أنظمة الدفع .
7. تطوير وتنظيم سوق النقد الأجنبي وبناء احتياطات تناسب حاجة الاقتصاد القومي وتقليل عجز القطاع الخارجي .
8. تحقيق الاستقرار في سعر الصرف .

رابعاً: الأهداف الكمية للسياسات النقدية والتمويلية⁽¹⁾.

ظلت الأهداف والمؤشرات الكمية المقررة للسياسات بالاقتصادية الكلية منذ عام 2001 أهدافاً مستقرة للسياسات النقدية والتمويلية ، حيث حصلت نقلة نوعية في إدارة السياسة خلال العامين 2002 _ 2003 ، وتم التحول إلى استهداف النمو في عرض النقود في إجراءات السياسة النقدية بدلاً عن سعر الصرف وتم تشكيل وحدة إدارة العمليات النقدية في بنك السودان ، لتقوم بتنفيذ السياسات التي تقررها اللجنة العليا للسياسات المالية والنقدية ، وهي لجنة مشتركة بين المالية وبنك برئاسة السيد وزير المالية وتضم وزراء الدول بالمالية ومحافظ بنك السودان ونائب المحافظ والقيادات التنفيذية في كل من المالية وبنك السودان ، وتهدف اللجنة لمتابعة التنسيق بين السياسات المالية و النقدية ، وضمان تناغم الإجراءات لتحقيق الأهداف الكلية للبرنامج الاقتصادي ، وتجتمع اللجنة كل إسبوعين في بنك السودان او المالية ، وقد مثلت هذه الطريقة خطوة في مجال التنسيق لمتابعة التنفيذ وهكذا استهدفت السياسات النقدية والتمويلية العمل علي تنفيذ المؤشرات والأهداف الكلية المقررة علي المستوى الكلي ونجمل هذه الاهداف والمؤشرات علي النحو الآتي :

1. العمل علي تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5 % في عام 2001 ارتفع الي 7 % في عام 2002والي 8% في عام 2003 ثم إنخفضت النسبة إلي 6.5% في عام 2004 وارتفعت مرة أخرى إلي 8.3% في عام 2005 و10% في عام 2006 و2007 ثم 8% في عام 2008 وفي عام 2009 عملت السياسات علي تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% ، كما عملت سياسات عام 2010 علي تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% ، وعملت السياسات في عام 2011 علي تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.9% واستهدفت في عام 2012 المحافظة علي معدل نمو لا يقل عن 2%.

2. الحفاظ علي معدل التضخم في نهائية العام بنسبة 5% في عامي 2002 و2003 وارتفعت النسبة المستهدفة إلي 7.5 % في عام 2005 ، ثم إلي 8% في عامي 2006 حتي 2008 ، كما عملت السياسات في عام 2009 للمحافظة علي معدل تضخم في حدود 8% في المتوسط ، وفي عام

⁽¹⁾ احمد المجذوب احمد علي ، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات والاختيارات السياسية ،هيئة الاعمال الفكرية ، الطبعة الاولى 2013،ص212،

2010 عملت للمحافظة علي معدل تضخم في حدود 9% في المتوسط وفي عام 2011 استهدفت السياسات المحافظة علي معدل تضخم في حدود 12% في المتوسط ، وعملت السياسات علي الايتجاوز التضخم 17% في العام الأول للبرنامج الثلاثي.

3-تحقيق معدل لعرض النقود في حدود 15% وارتفعت النسبة المقررة إلي 18% في عام 2002

4.الحفاظ علي استقرار سعر الصرف منذ عام 2002حتي 2012م⁽¹⁾.

خامساً: تطور السياسة النقدية والتمويلية

لم تكن لبنك السودان خلال العقد الأول بعد انشائه في فبراير 1960 سياسة نقدية وتمويلية مستقلة في إطار برامج إستراتيجية للتنمية الاقتصادية، فقد كانت السياسات النقدية والتمويلية تحدد بالتنسيق مع سلطات صندوق النقد الدولي وفق برامج التركيز الاقتصادي المدى التي يقدمها الصندوق للسودان لدعم الاختلال في الحساب الجاري لميزان المدفوعات . ولذلك أقتصر دور بنك بنك السودان خلال تلك الفترة في التأثير علي حجم واتجاه الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية للقطاع الخاص بالصورةالتي تضمن سداد القروض قصيرة الأجل التي يقدمها الصندوق للسودان في مواعيدها. وفي ضوء ما سبق نكرة فقد كان اتجاه سياسات بنك السودان خلال الفترة منذ اوائل الستينات وحتى اوائلالسبعينات إنكمشياً ، حيث اتجهت إلي إدارة الطلب وذلك بوضع القيود الكمية علي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك لتمويل الواردات ، فيما يقوم بنك السودانبتقديم التمويل اللازم للصادرات والاحتياجات الحقيقية للقطاعات الاخرى.⁽²⁾

هدفت السياسات النقدية والتمويلية لبنك السودان خلال الفترة منذ نهاية السبعينات وحتى اوائل الثمانينات إلي الحد من سيولة المصارف في المقام الاول ، وبالتالي الحد من التوسع في منح القروض وذلك للحفاظ علي استقرار المستوى العام للأسعار . ولتحقيق هذه الغاية أنشأ بنك السودان في مارس 1980 لجنة استشارية برئاسة المحافظ للنظر في طلبات عملاء المصارف التي تزيد قيمتها عن مائة الف جنية سوداني انذاك لأخذ الموافقة عليها ثم رفع قيمة تلك الطلبات إلي مبلغ مائة وخمسين الف جنية في عام 1984 ، واستمرت سياسة توجيه رفع طلبات العملاء لبنك

⁽¹⁾ احمد المجنوب احمد علي ، المرجع السابق ، ص 215.

⁽²⁾ العيد الخمسون لبنك السودان المركزي(اليوبيل الذهبي) ص 7

السودان لأخذ الموافقة عليها حتي عام 1987 ، حيث ترك امر منح الائتمان المصرفي لإدارات المصارف التجارية . كما حدث في ذات العام "1987" تحول في تطبيق سياسة السقوف الائتمانية حيث تم التحول من نظام السقوف الائتمانية الثابتة (السقف كرقم محدد) الي السقوف الائتمانية المتحركة (السقف كنسبة من إجمالي موارد كل بنك).

ومن المعلوم أنه في سبتمبر 1983 كانت الدولة قد اعلنت تطبيق الشريعة الاسلامية في كافة مناحي الحياة في السودان ، وصدر قانون الأحكام القضائية لعام 1983 لرد الأحكام القضائية إلي الشريعة الإسلامية، كما صدر قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 فحرم الفوائد الربوية مطلقاً . لذلك وفي ديسمبر 1984 أصدر بنك السودان منشوراً إلي كافة البنوك العاملة بالبلاد بوجهة بموجبة إلي التحول الفوري للنظام المصرفي الاسلامي، وقد اشتمل التعميم علي الوجهات التالية :

- 1- التحول الفوري للتعامل بالصيغ الإسلامية
 - 2- يقاف التعامل بنظام الفوائد ابتداءً من تاريخ المنشور .
 - 3- التحول الفوري في التسهيلات الائتمانية الممنوحة علي نظام الفوائد إلي الصيغ الإسلامية المناسبة بالاتفاق مع اصحابها أو تصفيتها .
 - 4- أما بالنسبة للمعاملات المصرفية الخارجية فقد صدر بالإستمرار في العمل بالنظام التقليدي الربوي إلي حين إيجاد صيغة جديدة للتعامل مع المراسلين الأجانب ، وذلك تطبيقاً لمبدأ الضرورات تبيح المحظورات .
- ونتيجة للتحول في السياسات الاقتصادية والنقدية فقد اصدر مجلس الوزراء القرار الخاص بالعائد التعويضي وذلك في سبتمبر 1987. وبناء علي ذلك فقد اصدر بنك السودان تعميماً للبنوك التجارية في أكتوبر 1987 أوضح فيه كيفية التعامل بالفئات التعويضية وحدد فيه الفئات التعويضية للحسابات المدنية و الدائنة لأجل و الادخارية والقروض وفي مطلع التسعينات طرات علي السياسات النقدية والتمويلية تغيرات جوهرية ، إذ شهدت تلك الفترة صدور تطبيق البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي وانتهاج الدولة لسياسة التحرير الاقتصادي ومرعاة الوجهة الفكرية الإسلامية التي انتظمت الحياة في كافة جوانبها، وبما في ذلك الجانب الاقتصادي من حيث التقيد بالضوابط والمتطلبات الشرعية لتحرير الأنشطة المالية والنقدية والمصرفية ، وبناء علي ذلك تم إلغاء العمل بالفئات

التعويضية في 1990/6/27 وقد تمثلت أهداف السياسة النقدية و التمويلية خلال الفترة 1990-2005 في الاتي:

- أ- تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية .
- ب- العمل علي تخفيف حدة التضخم .
- ج تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة قطاعياً وجغرافياً .
- د- تنمية وحشد الموارد وترشيدها واستخدامها بحيث يساهم عملاء المصارف بجزء من مواردهم الذاتية في تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة .
- هـ- العمل علي تخفيف حدة الفقر .

ومن التغييرات الهامة كذلك إشراك كافة الجهات ذات الصلة بالسياسة النقدية في إعدادها وصياغتها لغرض تلمس رغبات وأهداف تلك الجهات وا احتياجاتها والاسترشاد بمقترحاتها . كما تم استمرار إدخال صيغ التمويل الإسلامية مثل :شهادات مشاركة البنك المركزي "شمم" ، شهادات مشاركة الحكومة "شهامة " وشهادات الاستثمار الحكومية"صرح" شهادات إجارة البنك المركزي "شهاب"... الخ.

في الفترة "2006_2009" وناذا لمقررات البند(14) من بركول قسمة الثروة في إطار اتفاقية السلام الشامل تم انتهاج نظامين مصرفيين بالبلاد "نظام اسلامي في شمال السودان ، ونظام تقليدي في جنوب السودان "وتبعاً لذلك أصبحت سياسات بنك السودان المركزي تصدر في منشور واحد يتضمن كل محاور ومجالات عمل البنك المركزي بالإضافة إلي الضوابط والموجهات لعمل المصارف وتشمل سياسات بنك السودان المركزي ، السياسات النقدية والتمويلية ،سياسات البنك الاجنبي في مجال سعر الصرف والاحتياطيات، السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع، سياسة إدارة العملة وسياسة التمويل المصرفي ذو البعد الاجتماعي في إطارالنظام المصرفي الاسلامي التقليدي.

المبحث الثاني : بناء وتقدير النموذج الإقتصادي

أدوات السيولة وأثرها في الإقتصاد

مقدمة

النموذج بوجه عام يعرف بأنه تمثيل مبسط لظاهرة واقعية او هو تحويل الظاهرة الاقتصادية الي رموز وعلاقات ومعادلات ، أيضاً يعرف النموذج بأنه معادلة او مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين او للإقتصاد القومي ككل ،ويعد ترجمة للنظرية الإقتصادية مستعيناً بالأدوات الرياضية و الإحصائية⁽¹⁾. ويهدف النموذج الي تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي علي جميع تفاصيل الظاهرة بل يتضمن العلاقات الاساسية بها،ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة او المقترحة ثم إستخدامها في عملية التحليل الهيكلي⁽²⁾.

أما النموذج القياسي هو نموذج اقتصادي يعبر رمزياً عن طبيعة العلاقات الإقتصادية للظاهرة موضوع الدراسة وبصورة اقرب للواقع متضمناً في ذلك العوامل المحددة او(المؤثرة) علي الظاهرة والعامل غير المحدد المتمثل في عنصر الخطأ العشوائي(u).

أولاً : توصيف النموذج :-

وهي صياغة العلاقات الإقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتي يمكن قياس معاملاتها بإستخدام الطرق القياسية وتتكون من عدة خطوات⁽³⁾

1. تحديد المتغيرات :-

يتم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال مصادر النظرية الإقتصادية والمعلومات المتاحة في دراسات قياسية سابقة والمعلومات المتاحة عن الظاهرة ويتكون النموذج من معادلة

⁽¹⁾ بسام يونس وانمار امين حاجي وعادل موسي ، الإقتصاد القياسي، الخرطوم ،السودان دار عزة للنشر، الطبعة الاولى،2002م،ص27.

⁽²⁾ طارق الرشيد وسامية حسن محمود،سلسلة الإقتصاد القياسي التطبيقي،باستخدام برنامج ال Eviews "نماذج الانحدار النموذج المعادلة الواحدة"، بدون دار نشر،ص4.

⁽³⁾ عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 2004،ص43،

سلوكية واحده وعدد من المتغيرات المستقلة، وسوف يتم قياس الأثر من خلال عدد من المتغيرات البطالة، التضخم، سعر الصرف، عجز الموازنه.

أ. المتغير التابع (Dependent Variable):-

1. التضخم (INF):-

وايضاً يعرف التضخم بأنة الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.

2. البطالة (UNemp):-

تعرف البطالة علي انها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من قوة العمل من مجتمع ما ، برغم القدرة و الرغبة في العمل و الانتاج.

3. سعر الصرف (EX):-

يقصد بسعر الصرف هو عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى.

4. عجز الموازنة (Defc):-

هو إنعكاس لعدم قدرة الايرادات علي تغطية النفقات .بمعني زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة .

ب. المتغيرات المستقلة (Independent Variable):-

1. هامش المربحة (Prof):-

هو زيادة في تكلفة السلعة بالنسبة للمربح، ولذلك كلما ارتفع هامش المربحة إرتفعت تكلفة السلعة.

2. الاحتياطي القانوني (Res):-

هو نسبة الاحتياطي النقدي التي يجب علي البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع.

2. تحديد الشكل الرياضي:-

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج ودرجة خطية النموذج ، ودرجة التجانس ، والنظرية الإقتصادية كثيراً ما لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج ولكن قد تقدم بعض الملامح التي قد تفيد في تحديد الشكل الرياضي ، ولذلك فإن الباحثين يلجأون لبعض الأساليب التي تفيد في تحديد الشكل الرياضي ومن أهمها:-

1/ أسلوب الانتشار:-

ووفقاً لهذا الأسلوب يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي يحتوي عليها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار و محورين يتضمن المتغير التابع علي محور واحد و المتغيرات المستقلة ومن خلال ملاحظة الشكل يمكن الحكم مبدئياً علي نوع العلاقة ومن مأخذها الأسلوب انه يقتصر علي محورين فقط ويصعب تطبيقه في حالة إحتواء النموذج علي أكثر من متغيرين.

2/ أسلوب التجريب:-

وتأسيساً لهذا الأسلوب فإن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ، الي ان يتحصل علي الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الأقتصادية والإحصائية والقياسية، وافترض أن الدالة تتبع لذلك الأسلوب المجرب⁽¹⁾.

وفيما يلي النموذج المقترح لدراسة أثر ادوات السيولة في الأقتصاد:-

$$INF = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 Prof + \hat{B}_2 Res + U_1 \quad \dots\dots(1)$$

$$Unemp = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 Prof + \hat{B}_2 Res + U_1 \quad \dots\dots(2)$$

$$EX = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 Prof + \hat{B}_2 Res + U_1 \quad \dots\dots(3)$$

$$Defc = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 Prof + \hat{B}_2 Res + U_1 \quad \dots\dots(4)$$

⁽¹⁾ طارق الرشيد، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي ، بدون دار نشر ، 2005م، 17-18.

INF : تمثل المتغير التابع التضخم.

$Unemp$: تمثل المتغير التابع البطالة.

EX : تمثل المتغير التابع سعر الصرف.

$Defc$: تمثل المتغير التابع عجز الموازنة.

$Prof$: تمثل المتغير المستقل هامش المربحة.

Res : تمثل المتغير المستقل الاحتياطي القانوني.

U_1 : المتغير العشوائي.

3. تحديد الإشارات المسبقة للمعالم وفقاً للنظرية الاقتصادية:-

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة معالم العلاقة الاقتصادية محل القياس وتعتبر مهمة حتى يتم إختبار المدلول الإقتصادي للمعلمات المقدر⁽¹⁾

1. المعادلة الأولى (التضخم):-

أ. يتوقع ان تكون إشارة (B_0) التضخم الذاتي موجبة إذا كانت المتغيرات التفسيرية تساوى صفر.
ب. يتوقع ان تكون إشارة (B_1) معامل هامش المربحة موجبة لانه وفقاً للنظرية الاقتصادية توجد علاقة طردية بين هامش المربحة والتضخم .

ج. يتوقع ان تكون إشارة (B_2) معامل الأحتياطي القانوني سالبة لوجود علاقة عكسية بين الأحتياطي القانوني والتضخم.

2. المعادلة الثانية (البطالة):-

أ. يتوقع ان تكون إشارة (B_0) البطالة الذاتي موجبة إذا كانت المتغيرات التفسيرية تساوى صفر.
ب. يتوقع ان تكون إشارة (B_1) معامل هامش المربحة سالبة لانه وفقاً للنظرية الاقتصادية توجد علاقة عكسية بين هامش المربحة و البطالة.

⁽¹⁾ عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره ، ص 44

ج. يتوقع ان تكون إشارة (B_2) معامل الإحتياطي القانوني موجبة لوجود علاقة طردية بين الإحتياطي والبطالة.

3. المعادلة الثالثة (سعر الصرف):-

أ. يتوقع ان تكون إشارة (B_0) سعر الصرف الذاتي موجبة إذا كانت المتغيرات التفسيرية تساوى صفر.

ب. يتوقع ان تكون إشارة (B_1) معامل هامش المربحة موجبة لانه وفقاً للنظرية الاقتصادية توجد علاقة طردية بين هامش المربحة وسعر الصرف.

ج. يتوقع ان تكون إشارة (B_2) معامل الإحتياطي القانوني سالبة لوجود علاقة عكسية بين الإحتياطي القانوني و سعر الصرف.

4- المعادلة الرابعة (عجز الموازنة):-

أ. يتوقع ان تكون إشارة (B_0) عجز الموازنة الذاتي موجبة إذا كانت المتغيرات التفسيرية تساوى صفر.

ب. يتوقع ان تكون إشارة (B_1) معامل هامش المربحة سالبة لانه وفقاً للنظرية الاقتصادية توجد علاقة عكسية بين هامش المربحة وعجز الموازنة.

ج. يتوقع ان تكون إشارة (B_2) معامل الإحتياطي القانوني موجبة لوجود علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني وعجز الموازنة.

ثانياً : تقدير النموذج:-

تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS) وباستخدام برنامج ال SPSS ،بعد أدخل البيانات للفترة من (1998-2013م):-

1. المعادلة الأولى:- (التضخم)

$$\log INF = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 Prof + \hat{B}_2 Res$$

جدول رقم (1) يوضح نتائج تقدير المتضخم :-

Variable	Coefficient	T_statistic	Sig
$\hat{\beta}_0$	0.933	4.627	0.000
$\hat{\beta}_1$	-0.006	-0.436	0.670
$\hat{\beta}_2$	0.015	0.663	0.517

إعداد الباحث باستخدام برنامج الـ spss

-ثالثاً : تقييم النموذج:-

ولإعتماد نتائج تقدير النموذج يتم تقييمة وفحصه وفقاً لكل من المعيار الإقتصادي والمعيار الإحصائي ،وإذا تم مطابقة النتائج لهذه المعايير يتم قبول النموذج

1.المعايير الإقتصادية :-

وهي عبارة عن مطابقة القيم والإشارات التي تم الحصول عليها،من النظرية الإقتصادية وبإجراء الفحص الإقتصادي يتضح الأتي:-

1. إشارة الثابت موجبة مطابقة للنظرية الإقتصادية وهي تمثل التضخم الذاتي عندما تكون

المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى صفر.

2. إشارة معامل هامش المربحة سالبة وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية التي تفترض وجود علاقة

طردية بين هامش المربحة والتضخم.

3. إشارة معامل الأحتياطي القانوني موجبة وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية التي تفترض وجود

علاقة عكسية بين الأحتياطي القانوني والتضخم.

المعايير الإحصائية:-

وتهدف المعايير الإحصائية الي إختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلومات النموذج وتتمثل في الأتي:

1. معامل الارتباط:- R=.18

يوجد ارتباط طردى ضعيف جداً

2. معامل التحديد(القوة التفسيرية للنموذج):- R.Square=.03

هذا يعني ان المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة 3% من التغيرات التي تحدث في التضخم والباقي 97% اثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة علي عدم جودة توفيق النموذج.

3. تحليل التباين(التوثيق الكلي للنموذج) :-

F_Statistic=240

sig(F_Statistic)=0.790

بما أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أكبر من القيمة الحرجة 0.05 هذا يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل اي ان الإنحدار غير معنوي وهذه دلالة علي عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

4.معنوية المعالم:-

يلاحظ من خلال بيانات الجدول ان قيمة ال sig ($\hat{B}_0 = 0.000$) t اقل من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي أن الثابت معنوي.

والقيمة الإحتمالية sig ل ($\hat{B}_1 = 0.670$) t أكبر من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي ان هامش المربحة غير معنوي .

القيمة الاحتمالية sig ل ($\hat{B}_2 = 0.517$) t وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي ان الأحتياطي القانونى غير معنوي.

2. المعادلة الثانية:- (البطالة)

$$\widehat{\text{Logunemp}} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 \log \text{Prof} + \hat{B}_2 \log \text{Res}$$

جدول رقم (4-2-2) يوضح نتائج تقدير البطالة :-

Variable	Coefficient	T_statistic	Sig
\hat{B}_0	.4341	11.921	0.000
\hat{B}_1	0.028	0.172	0.866
\hat{B}_2	-0.213	-1.209	0.248

إعداد الباحث بإستخدام برنامج الspss

1. المعايير الإقتصادية :

1. إشارة الثابت موجبة مطابقة للنظرية الإقتصادية وهي تمثل البطالة الذاتي عندما تكون

المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى صفر.

2. إشارة معامل هامش المربحة موجبة وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية التي تفترض وجود علاقة عكسية بين هامش المربحة والبطالة.

3. إشارة معامل الأحتياطي القانوني سالبة وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية بين الأحتياطي القانوني والبطالة.

2. المعايير الإحصائية:-

وتهدف المعايير الإحصائية الي إختبار مدي الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج وتتمثل في الأتي:

1. معامل الارتباط:-

$$R. = 0.45$$

يوجد ارتباط طردى ضعيف

$$R.Square=.207$$

2. معامل التحديد(القوة التفسيرية للنموذج):-

هذا يعني ان المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة 20 % من التغيرات التي تحدث في البطالة والباقي 80% اثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة علي عدم جودة توفيق النموذج.

3. تحليل التباين(التوثيق الكلي للنموذج) :-

$$F_Statistic=1.693$$

$$sig(F_Statistic)=0.222$$

بما أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أكبر من القيمة الحرجة 0.05 هذا يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل اي ان الإنحدار غير معنوي وهذه دلالة علي عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

4. معنوية المعالم:-

يلاحظ من خلال بيانات الجدول ان قيمة ال sig ل $\hat{B}_0=0.000$ (t) اقل من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي أن الثابت معنوي.

والقيمة الإحتمالية ل sig ل $\hat{B}_1=0.866$ (t) أكبر من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي ان هامش المرابحة غير معنوي .

القيمة الاحتمالية ل sig ل $\hat{B}_2 = 0.248$ (t) وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي ان الإحتياطي القانوني غير معنوي.

3. المعادلة الثالثة:- (سعر الصرف)

$$\widehat{\log ex} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 \log Prof + \hat{B}_2 \log Res$$

جدول رقم (4-2-3) يوضح نتائج تقدير سعر الصرف :-

Variable	Coefficient	T_statistic	Sig
$\hat{\beta}_0$	4.300	33.135	0.000
$\hat{\beta}_1$	-0.482	-2.750	0.017
$\hat{\beta}_2$	0.591	3.105	0.008

إعداد الباحث بإستخدام برنامج الspss

قييم النموذج:-

1.المعايير الإقتصادية :-

1. إشارة الثابت موجبة مطابقة للنظرية الإقتصادية وهي تمثل سعر الصرف الذاتي عندما تكون

المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى صفر.

2. إشارة معامل هامش المربحة سالبة وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية التي تفترض وجود علاقة

طردية بين هامش المربحة وسعر الصرف.

3.إشارة معامل الأحتياطي القانوني موجبة وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية التي تفترض وجود علاقة

عكسية بين الأحتياطي القانوني وسعر الصرف.

2. المعايير الإحصائية:-

1. معامل الارتباط:-

$$R= 0.65$$

يوجد ارتباط طردى قوى

2. معامل التحديد (القوة التفسيرية للنموذج):- R.Square= 0.43

هذا يعني ان المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة 43% من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف والباقي 57% اثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة علي جودة توفيق النموذج.

3. تحليل التباين (التوثيق الكلي للنموذج) :-

$$F_Statistic= 4.898$$

$$\text{sig}(F_Statistic)=0.026$$

بما أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أقل من القيمة الحرجة 0.05 هذا يعني قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم اي ان الإنحدار معنوي وهذه دلالة علي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

4. معنوية المعالم:-

يلاحظ من خلال بيانات الجدول ان قيمة ال sig ($B_0 = 0.000$) أقل من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي أن الثابت معنوي.

والقيمة الإحتمالية ل sig ($B_1 = 0.017$) أقل من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي ان هامش المرابحة معنوي .

القيمة الاحتمالية ل sig ($B_2 = 0.008$) وهي من أقل مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي ان الاحتياطي القانوني معنوي.

4- المعادلة الرابعة: عجز الموازنة

$$\widehat{\log defic} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 \log Prof + \hat{B}_2 \log Res$$

جدول رقم (4-2-1) يوضح نتائج تقدير عجز الموازنة :-

Variable	Coefficient	T_statistic	Sig
\hat{B}_0	5.996	5.840	0.000
\hat{B}_1	-1.903	-1.373	0.193
\hat{B}_2	-0.651	-0.432	0.673

إعداد الباحث باستخدام برنامج spss

3. تقييم النموذج:-

1. المعايير الإقتصادية :-

1. إشارة الثابت موجبة مطابقة للنظرية الإقتصادية وهي تمثل عجز الموازنة الذاتي عندما تكون المتغيرات التفسيرية في الدالة تساوى صفر.

2. إشارة معامل هامش المربحة سالبة وهي مطابقة للنظرية الإقتصادية التي تفترض وجود علاقة عكسية بين هامش المربحة وعجز الموازنة.

3. إشارة معامل الأحتياطي القانوني سالبه وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية التي تفترض وجود علاقة طردية بين الأحتياطي القانوني وعجز الموازنة.

المعايير الإحصائية:-

وتهدف المعايير الإحصائية الي إختبار مدي الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج وتتمثل في الآتي:

4. معامل الارتباط:-

$$R= 0.63$$

يوجد ارتباط طردى قوي.

5. معامل التحديد (القوة التفسيرية للنموذج):- $R.Square= 0.407$ هذا

يعني ان المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة 40% من التغيرات التي تحدث في عجز الموازنة والباقي 60% اثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج وهذه دلالة علي عدم جودة توفيق النموذج.

3. تحليل التباين (التوثيق الكلي للنموذج) :- $F_Statistic= 4.454$

$$sig(F_Statistic)=0.034$$

بما أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أقل من القيمة الحرجة 0.05 هذا يعني قبول الفرض البديل ورفض فرض عدم اي ان الإنحدار معنوي وهذه دلالة علي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

4. معنوية المعالم:-

يلاحظ من خلال بيانات الجدول ان قيمة ال sig ($t \hat{B}_0=0.000$) اقل من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي أن الثابت معنوي.

والقيمة الإحتمالية ل sig ($t \hat{B}_1=0.193$) وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي ان هامش المربحة غير معنوي .

القيمة الاحتمالية ل sig ($t \hat{B}_2 = 0.673$) وهي أكبر مستوي المعنوية 0.05 هذا يدل علي ان الاحتمالي القانوني غير معنوي.

مناقشة الفرضيات:-

1. المعادلة الأولى:- (التضخم)

أ. توجد علاقة طردية بين هامش المربحة والتضخم:-

من نتائج الدراسة من خلال الفحص الإقتصادي أتضح وجود علاقة عكسية بين هامش المربحة والتضخم وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية، ومن الفحص الإحصائي اختبار (t) بلغت قيمة مستوى المعنوية (sig=0.670) وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعنى عدم وجود علاقة سببية بين هامش المربحة والتضخم.

ب. توجد علاقة عكسية بين الإحتياطي القانوني والتضخم:-

من نتائج الدراسة من خلال الفحص الإقتصادي أتضح وجود علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني والتضخم وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية، ومن الفحص الإحصائي اختبار (t) بلغت قيمة مستوى المعنوية (sig=0.571) وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعنى عدم وجود علاقة سببية بين الإحتياطي القانوني والتضخم.

2. المعادلة الثانية:- (البطالة)

أ. توجد علاقة عكسية بين هامش المربحة والبطالة:-

من نتائج التحليل من خلال الفحص الإقتصادي إتضح وجود علاقة طردية بين هامش المربحة والبطالة وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية، ومن الفحص الإحصائي اختبار (t) بلغت مستوى المعنوية (sig=0.866) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعنى عدم وجود علاقة سببية بين هامش المربحة والبطالة .

ب. توجد علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني والبطالة:-

من نتائج التحليل من خلال الفحص الإقتصادي إتضح وجود علاقة عكسية بين الإحتياطي القانوني و البطالة وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية، ومن الفحص الإحصائي إختبار (t) بلغت مستوى

المعنوية (sig=0.248) واكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية بين الإحتياطي القانوني والبطالة.

3. المعادلة الثالثة:- (سعر الصرف)

أ. توجد علاقة طردية بين هامش المربحة وسعر الصرف:-

من نتائج التحليل من خلال الفحص الإقتصادي أتضح وجود علاقة عكسية بين هامش المربحة وسعر الصرف وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية، ومن الفحص الإحصائي أختبار (t) بلغت قيمة مستوى المعنوية (sig=0.017) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني وجود علاقة سببية بين هامش المربحة وسعر الصرف، ويتضح من ذلك وجود علاقات في الإقتصاد السوداني مخالفة للنظرية الإقتصادية.

ب. أ. توجد علاقة عكسية بين الإحتياطي القانوني وسعر الصرف:-

من نتائج التحليل من خلال الفحص الإقتصادي أتضح وجود علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني وسعر الصرف وهي مخالفة للنظرية الإقتصادية، ومن الفحص الإحصائي أختبار (t) بلغت قيمة مستوى المعنوية (sig=0.008) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني وجود علاقة سببية بين

الإحتياطي القانوني وسعر الصرف، ويتضح من ذلك وجود علاقات في الإقتصاد السوداني مخالفة للنظرية.

4. المعادلة الرابعة (عجز الموازنة):-

أ. توجد علاقة عكسية بين هامش المربحة وعجز الموازنة:-

من نتائج التحليل من خلال الفحص الإقتصادي إتضح وجود علاقة عكسية بين هامش المربحة وعجز الموازنة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، ومن الفحص الإحصائي إختبار (t) بلغت مستوى المعنوية (sig=0.193) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية بين هامش المربحة وعجز الموازنة.

ب. توجد علاقة طردية بين الإحتياطي القانوني و عجز الموازنة :-

من نتائج التحليل من خلال الفحص الإقتصادي إتضح وجود علاقة عكسية بين الإحتياطي القانوني وعجز الموازنة وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية ، ومن الفحص الإحصائي إختبار (t) بلغت مستوى المعنوية (sig=0.673) واكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية بين الإحتياطي القانوني وعجز الموازنة

النتائج :

- 1- لا يؤدي تطبيق هامش المربحة كاداة من ادوات السياسة النقدية إلي التأثير في التضخم.
- 2- لا يؤدي تطبيق الإحتياطي القانوني كاداة من ادوات السياسة النقدية إلي التأثير في التضخم.
- 3- لا يؤثر هامش المربحة المحدد بواسطة بنك السودان المركزي في السياسة النقدية والتمويلية للفترة من 1998- 2013 البطالة.
- 4- لا يؤثر الإحتياطي القانوني المحدد بواسطة بنك السودان المركزي في السياسة والتمويلية للفترة من 1998-2013 في البطالة.
- 5- لا يؤثر هامش المربحة المحدد بواسطة بنك السودان المركزي في السياسة النقدية والتمويلية للفترة من 1998-2013 في سعر الصرف.
- 6- لا يؤثر الإحتياطي القانوني المحدد بواسطة بنك السودان المركزي في السياسة النقدية والتمويلية للفترة من 1998-2013 في سعر الصرف .
- 7- لا يؤدي تطبيق هامش المربحة كاداة من ادوات السياسة النقدية إلي التأثير في عجز الموازنة.
- 8- لا يؤدي تطبيق الإحتياطي القانوني كادشاشة من أدوات السياسة النقدية إلي التأثير في عجز الموازنة.

التوصيات:

1. ان يكون هنالك تنسيق بين أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية لتقليل أثرها علي التضخم.
 2. هوامش المربحات اوصي بتفعيلها لتكون أكثر كفاءة وملائمة لخدمة تحقيق أهداف السياسة النقدية.
 3. تفعيل دور أدوات السياسة النقدية حتي تسهم في تخفيض معدل البطالة الحقيقي وتقليل العجز في الموازنة واستقرار سعر الصرف ويكون لها اثر معنوي.
 - 4-إظهار القيم الحقيقية للتضخم والبطالة وعجز الموازنة ممايساعد في إعداد الدراسة اللازمة لمواجهة ضرورة توافر قاعدة بيانات حقيقة تساعد في إجراء الدراسات والبحوث.
- توصيات بأبحاث إضافية مستقبلية:-**

1- ادوات التحكم في السيولة وأثرها في الاقتصاد السوداني (2000-2013).

2- أثر السياسات النقدية والمالية في المؤشرات الاقتصادية .

المصادر والمراجع :

أولاً: الكتب

القرآن الكريم

ثانياً: قائمة المراجع

1. احمد المجذوب احمد علي ، الإقتصاد السوداني بين المتطلبات والاختيارات السياسية ، هيئة الاعمال الفكرية ، الطبعة الاولى 2013.
2. العيد الخمسون لبنك السودان المركزي(اليوبيل الذهبي).
3. باري سجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ للنشر ، الطبعة العربية - 1987 م
4. بسام يونس وانمار امين حاجي وعادل موسي ، الإقتصاد القياسي، الخرطوم،السودان دار عزة للنشر، الطبعة الاولى،2002م.
- 5- خالد محمد الزوادي ، البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل ، مجموعة النيل العربية ، ط1 ، 2004 م .
- 6- رمضان محمد مقلد و د. اسامة احمد الفيل ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع - 2013م.
- 7- رضا صاحب أبو محمد ، الخطوط الكبرى في الإقتصاد الوضعي ، عمان دار مجدلاوي 2006م
- 8- زكريا محمد بيومي ، النقود والبنوك في التجارة الدولية، الناشر دار النهضة العربية ، 1989م
- 9- سعيد سامي الحلاق والدكتور محمود العدلوني ، النقود والمصارف المركزية ، دار البازودي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- 10- صابر محمد الحسن، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية ،بنك السودان، 2001 م.
- 11- صديق محمد طلحه ، بيع السلم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2004م.
- 12- ضياء مجيد - اقتصاديات النقود والبنوك - مؤسسة شباب الجامعة - الجزائر - 2010م.
- 13- عبد الرحمن عبد الله حميدي ، النقود والبنوك والاسواق المالية ،دار الخليج للنشر ، 1995م.
- 14- عبد القادر محمد عبدالقادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 2004.
- 15- عبد الناصر العبادي وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الناشر دار الصفا للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2001 م .

- 16- عاطف وليم أدراس ، الإقتصاد الظلي ، المفاهيم والمكونات والاسباب ، مؤسسة شباب الجامعة .
- 17- عبدالمجيد قدي ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1966م
- 18- طارق فاروق الحصري وآخرون ، التحليل الاقتصادي الكلي نظره معاصره ، الناشر المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى 2007م.
- 19- طارق الرشيد وسامية حسن محمود، سلسلة الإقتصاد القياسي التطبيقي، باستخدام برنامج الEviews "نماذج الانحدار النموذج المعادلة الواحدة"، بدون دار نشر .
- 20- طارق الرشيد، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي ، بدون دار نشر ، 2005م.
- 12- قانون صكوك التمويل للعام 1995م ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
- 22-مجلة المصرفي ، العدد السادس والخمسون، يونيو 2010م، بنك السودان .
- 32- محمد سعيد محمد الحسن ، مسيرة بنك السودان ، الملامح .التفرد .المنهج.
- 42- محمود حسين الوادي وآخرون ، الاقتصاد الإسلامي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2012م .
- 25- محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003م
- 26- نعمه الله نجيب و د. حسين اسماعيل ، أسس الاقتصاد الكلي ، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، 1998م.
- 27- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، إدارة السندات الحكومية ، ملف وثائقي رقم (1) اكتوبر 1998.
- ثانياً: الرسائل الجامعية.**
- 1- آدم فيصل عبد الله محمد ، أثر أدوات السياسة النقدية على التضخم في السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012م .
- 2-إخلاص احمد الطاهر خيري، دور شهادات شهامة وشمالتحكم في السيولة النقدية ، جامعة أم درمان للإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2007م.
- 3- حسين مصطفى حمودية ، أدوات التحكم في الكتلة النقدية ، أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002م.
- 4-⁽ سوسن الزبير الخضر ، دور بنك السودان المركزي في إدارة السيولة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2008م.
- 5- موسى الفاضل مكي ، تقويم أداء أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011م.
- 6- مها خضر حسين ناصر ، أثر السياسات النقدية والتمويلية علي الاقتصاد السوداني ، جامعة الزعيم الزهري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2012م.

ملحق رقم (1) يوضح بيانات الدراسة:

السنوات	التضخم	البطالة	سعر الصرف	عجز الموازنة	هامش المربحة	الإحتياطي القانوني
1998	17.%	15.1%	2.3700 جنية	685.8	45%	26%
1999	14.2%	15.7%	2.5800 ج	120	27%	28
2000	7.3%	15.5%	2.5735 ج	80	22%	20%
2001	4.3%	14.1%	2.6143 ج	180	14%	15%
2002	5.55%	15.8%	2.6168 ج	308.8	16%	145%
2003	7.2%	16.3%	2.6082 ج	374.9	16.3%	14%
2004	9.2%	15.9%	2.5826 ج	374.9	11.2%	12%
2005	10.6%	16.2%	2.4358 ج	1663.0	11%	14%
2006	6.5%	11.1%	2.1715 ج	3178	11.3%	13%
2007	5.4%	19.4%	2.0159 جج	2508.8	11%	11%
2008	14.3%	19.7%	2.0913 ج	1277.7	11.8%	8%
2009	11.2%	20%	2.3259 ج	4477.4	10.8%	8%
2010	13%	20.3%	2.4980 ج	7586.1	9.8%	8%
2011	21%	18.3%	2.6769 ج	9429.1	9.4%	9%
2012	35%	18%	3.5737 ج	7722.9	11.3s%	15%
2013	37%	20.3%	4.7540 ج	6456.5	12%	18%

المصدر: وزارة المالية، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة العمل، بنك السودان المركزي.

4. ملحق رقم (2) يوضح نتائج التقدير للمعادلة التضخم:

Variables Entered/Removed^d

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	RES, ^a PROF	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: LOGINF

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.189 ^a	.036	-.113	.29257

a. Predictors: (Constant), RES, PROF

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.041	2	.021	.240	.790 ^a
	Residual	1.113	13	.086		
	Total	1.154	15			

a. Predictors: (Constant), RES, PROF

b. Dependent Variable: LOGINF

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.933	.202		4.627	.000
	PROF	-.006	.014	-.208	-.436	.670
	RES	.015	.022	.317	.665	.517

a. Dependent Variable: LOGINF

ملحق رقم (3) يوضح نتائج التقدير لمعادلة البطالة:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LOGRES, ^a LOGPROF	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: LOGUNEMP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.455 ^a	.207	.085	.06735

a. Predictors: (Constant), LOGRES, LOGPROF

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.015	2	.008	1.693	.222 ^a
	Residual	.059	13	.005		
	Total	.074	15			

a. Predictors: (Constant), LOGRES, LOGPROF

b. Dependent Variable: LOGUNEMP

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.434	.120		11.921	.000
	LOGPROF	.028	.162	.073	.172	.866
	LOGRES	-.213	.176	-.512	-1.209	.248

a. Dependent Variable: LOGUNEMP

ملحق رقم (4) نتائج التقدير لمعادلة سعر الصرف:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LOGRES, ^a LOGPROF	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: LOGEX

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.656 ^a	.430	.342	.07265

a. Predictors: (Constant), LOGRES, LOGPROF

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.052	2	.026	4.898	.026 ^a
	Residual	.069	13	.005		
	Total	.120	15			

a. Predictors: (Constant), LOGRES, LOGPROF

b. Dependent Variable: LOGEX

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.300	.130		33.135	.000
	LOGPROF	-.482	.175	-.987	-2.750	.017
	LOGRES	.591	.190	1.114	3.105	.008

a. Dependent Variable: LOGEX

ملحق رقم (5) نتائج التقدير للمعادلة عجز الموازنة:

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	LOGRES, ^a LOGPROF	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: LOGDEFIC

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.638 ^a	.407	.315	.57480

a. Predictors: (Constant), LOGRES, LOGPROF

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.943	2	1.472	4.454	.034 ^a
	Residual	4.295	13	.330		
	Total	7.238	15			

a. Predictors: (Constant), LOGRES, LOGPROF

b. Dependent Variable: LOGDEFIC

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.996	1.027		5.840	.000
	LOGPROF	-1.903	1.386	-.502	-1.373	.193
	LOGRES	-.651	1.506	-.158	-.432	.673

a. Dependent Variable: LOGDEFIC